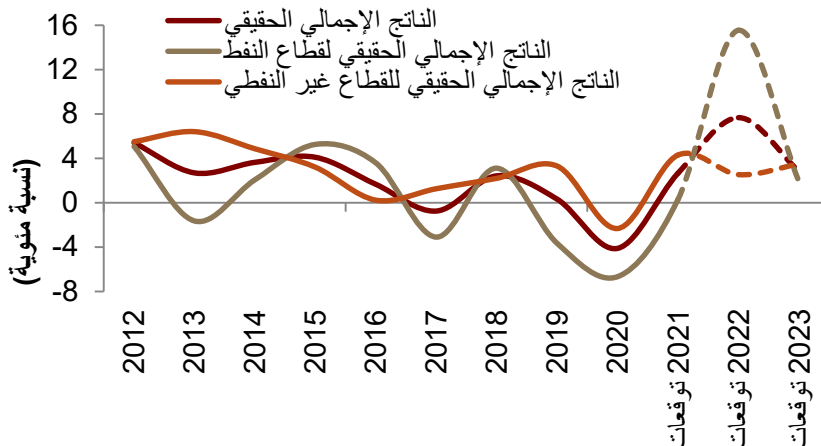




الاقتصاد السعودي عام 2022

- الاقتصاد السعودي سيسجل مستويات نمو قوية عام 2022، مع انحسار الغموض والتذبذب المتصلين بالجائحة واللذين شهدهما العامين الماضيين. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة 7,7 بالمائة عام 2022.
- فيما يتعلق بقطاع النفط، يتوقع أن يؤدي انتعاش متواصل في أسواق النفط العالمية إلى ارتفاع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية عام 2022. ونتيجة لهذه الزيادة في الطلب، مقرونة بالتزام المملكة برفع إنتاج النفط بنحو 100 ألف برميل يومياً في الشهر، حسب الاتفاق الحالي بين أوبك وشركائها، فإننا نتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بنسبة 15,5 بالمائة، على أساس سنوي.
- رغم النمو المتواضع للنشاط غير النفطي، على أساس سنوي، (نتيجة للمقارنة بمستوى مرتفع عام 2021 كسبب رئيسي)، إلا أن الاقتصاد سيستفيد من الاستمرار في تنفيذ رؤية المملكة 2030، والتي ستسترشد بمجموعة من الالتزامات لمدة خمس سنوات (حتى عام 2025) تم تضمينها في مختلف برامج تحقيق الرؤية. وفي الحقيقة، يمثل العام القادم مرحلة حاسمة في جهود المملكة للسير قدماً في الطريق نحو نمو اقتصادي أكثر استدامة، مرتبط بتنوع قاعدة اقتصادها غير النفطي.
- إجمالاً، نتوقع أن تحقق جميع القطاعات في الاقتصاد غير النفطي نمواً خلال العام. وعليه، فإن المزيد من التخفيف لقيود التباعد الاجتماعي (تماشياً مع استمرار توزيع الجرعات التعزيرية) سيساعد على تعزيز النمو في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق"، كما أن تسريع برنامج الرقمنة، خاصة من خلال زيادة استخدام المدفوعات الرقمية، إلى جانب زيادة أعداد المعتمدين والحجاج، على أساس سنوي، سيدعمان النمو في قطاع "النقل والتخزين والاتصالات". في غضون ذلك، رغم أن قطاع "التشييد" ربما يواجه بعض المشاكل في العمالة وسلاسل التوريد، لكن ضخامة قيمة مشاريع صندوق الاستثمارات العامة والحكومة المركزية التي يجري تنفيذها حالياً، ستدعم تعزيز النمو في هذه الشريحة.

شكل 1: نمو الاقتصاد الفعلي
(التغير السنوي)



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
رئيس إدارة الأبحاث
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للإطلاع على أرفيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



المساهمة الكبيرة الأخرى في نمو الأنشطة غير النفطية ستأتي من قطاع "الصناعة"، حيث ينتظر أن يؤدي المزيد من التحسن في التجارة العالمية، مقروناً مع الاستثمار في برامج الصناعة المحلية، إلى دفع الصادرات غير النفطية إلى مستويات قياسية تتخطى تلك التي تحققت العام الماضي. في الوقت نفسه، نتوقع أن يشهد قطاع "الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال" مستويات نمو قوية، تعود، في جزء منها، إلى المزيد من الارتفاع في القروض إلى القطاع الخاص، كما تعود أيضاً إلى التدفق المستمر للاكتتابات العامة الأولية على السوقين الرئيسي والموازي. علاوة على ذلك، بعض القطاعات الاقتصادية الأصغر ستستفيد من انطلاق برامج مستهدفة بعينها لدعم النمو. على سبيل المثال، سيستفيد قطاع "الخدمات الاجتماعية والشخصية" من تطبيق الاستراتيجية الوطنية للرياضة، بينما سيستفيد قطاع "الكهرباء والغاز والمياه" من برنامج طموح هو البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، والذي يهدف إلى جعل الطاقة المتجددة تشكل 50 بالمائة من إجمالي توليد الكهرباء بحلول عام 2030. إجمالاً، نتوقع أن تسجل الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3,4 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022.

نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة 7,7 بالمائة عام 2022...

...كما نتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بنسبة 15,5 بالمائة، على أساس سنوي...

...فيما ينتظر أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 3,4 بالمائة، على أساس سنوي.

وعلى الصعيد المالي، بناءً على تقديراتنا المعدلة والقائمة على متوسط أسعار لخام برنت عند 76 دولاراً للبرميل، وإنتاج للنفط الخام بنحو 10,5 مليون برميل في اليوم، الآن نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية للحكومة 710 مليار ريال، وأن تبلغ إيراداتها غير النفطية مجتمعة 365 مليار ريال، مما يحقق إجمالي إيرادات تصل إلى 1,075 تريليون ريال عام 2022. وحيث أنه من المتوقع انخفاض المصروفات الإجمالية بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي، لتبلغ 955 مليار ريال، وفقاً لبيان الميزانية الأخير، لذلك نتوقع تحقيق فائض في الموازنة بقيمة 120 مليار ريال، ما يعادل 3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك، نتوقع أن تحقق الموازنة فائضاً بقيمة 120 مليار ريال، ما يعادل 3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي...

بما أن (ساما) سيرفع أسعار الفائدة لديه تبعاً لتحرك الفيدرالي الأمريكي خلال العام، فسيؤدي ذلك إلى زيادة في تكلفة الاقتراض المحلي. مع ذلك، رغم أن رفع أسعار الفائدة الأساسية سيدفع سعر السايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) إلى الأعلى، فهناك عوامل أخرى؛ كارتفاع الطلب على الائتمان، وانخفاض ودائع القطاع الخاص، وانتهاء أجل برنامج (ساما) للمدفوعات المؤجلة، ستضيق بعض الضغوط التصاعدية. إجمالاً، نتوقع ارتفاع سعر السايبور لأجل 3 شهور إلى 2 بالمائة بنهاية العام، مقارنة بما يزيد قليلاً عن 1 بالمائة في الوقت الحالي.

...وسيرتفع سعر السايبور لأجل ثلاثة شهور إلى 2 بالمائة بنهاية العام...

كذلك، نتوقع ارتفاع الأسعار بنسبة 1,7 بالمائة، على أساس سنوي، حيث من غير المتوقع أن تنعكس المستويات المرتفعة للتضخم التي شهدناها في الكثير من الدول المتقدمة بالكامل على الاقتصاد المحلي. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، فمن ناحية، تأتي معظم واردات المملكة من دول من غير المتوقع أن تشهد زيادات كبيرة في التضخم (كالصين مثلاً)، ومن ناحية أخرى، فيما أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيرفع أسعار الفائدة، فمن المتوقع ارتفاع قيمة الدولار (وبالتالي الريال السعودي)، مما يساعد على الحد من تأثير التضخم المستورد خلال العام.

...كما يرتفع التضخم بنسبة 1,7 بالمائة، على أساس سنوي.

ومما يجدر الإشارة إليه، أن المملكة وزعت 59 مليون جرعة من لقاح كوفيد-19 حتى الآن، وهي تقترب من إكمال التطعيمات لنحو 24 مليون شخص (ما يقارب 70 بالمائة) من السكان. ونتيجة لهذا التطعيم، فإن الزيادة الكبيرة مؤخراً في حالات الإصابة بالمتحور "أوميكرون" تسببت في عدد قليل جداً من الوفيات. وهذا هو نفس السبب الذي يجعلنا نبقى على ثقة بأن الاضطرابات المرتبطة بالجائحة، كتعليق الأنشطة الترفيهية الذي شهدناه مطلع العام الماضي، من غير المرجح حدوثه مرة أخرى. نتيجة لذلك، فإننا نرى أن كوفيد-19 يمثل مخاطر محدودة على الاقتصاد السعودي في الفترة القادمة.



توقعات الاقتصاد العالمي

وفقاً لصندوق النقد الدولي، يتوقع أن يكون الاقتصاد العالمي قد نما بنسبة 5,9 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، ويعتبر هذا النمو تحولاً كبيراً مقارنة بالتراجع الحاد في الناتج العالمي الذي شهدناه عام 2020 ككل (-3,1 بالمائة). بالنظر إلى المستقبل، رغم خفضه للنمو في أحدث تقديرات له جاءت في طبعة يناير 2022 من تقريره "ملاحم الاقتصاد العالمي"، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الاقتصاد العالمي تحقيق مستويات نمو قوية عام 2022، بنسبة 4,4 بالمائة، ثم بنسبة 3,8 بالمائة عام 2023، على أساس سنوي. (جدول 1، شكل 2). سيواصل النمو في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعه، ولكن بوتيرة أبطأ من النمو لدى نظيرتها الاقتصادات الناشئة. يتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو لدى الاقتصادات المتقدمة 3,9 بالمائة للعام 2022 (مقابل 5 بالمائة للعام 2021). وبطريقة أكثر تحديداً، فإن الافتراضات المعدلة بشأن السياسة المالية، وسحب التسهيلات النقدية، واستمرار اضطرابات سلاسل التوريد، ستعني أن أكبر اقتصاد في العالم، الاقتصاد الأمريكي، مهياً لنمو أضعف مما كان يتوقع في البداية. في غضون ذلك، يتوقع أن يزداد النمو في الاقتصادات الناشئة بنسبة 4,8 بالمائة، (مقابل 6,5 بالمائة عام 2021)، ويشكل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، الاقتصاد الصيني، بعض المخاطر على التوقعات. وبصورة أكثر تحديداً، طبقت الحكومة الصينية عدم التسامح مطلقاً مع حالات كوفيد-19، مما أدى إلى عمليات إغلاق مشددة في المناطق التي ظهر فيها عدد قليل جداً من الحالات. وفي حال استمرار هذه السياسة مع المتحور "أوميكرون" (الذي يُعتقد عموماً أن له معدلات انتشار أعلى)، فقد يؤثر ذلك سلباً على نمو الناتج الإجمالي المحلي للصين عام 2022، والذي يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعه بنسبة 4,8 بالمائة.

إجمالاً، رغم أن الاقتصاد العالمي يبدو في شكل أفضل مما كان عليه العام السابق، إلا أن بقاء متحورات كوفيد-19، مع الانتشار الحالي لمتحور "أوميكرون"، لا يزال يشكل عائقاً أمام ارتفاع سلس في النمو. ويبدو ذلك الأمر أكثر وضوحاً بحقيقة أنه حتى الآن تم إعطاء جرعات التطعيم الكاملة ضد الفيروس لحوالي نصف سكان العالم فقط. من ناحية أخرى، فإن شبح الارتفاع السريع في التضخم على نطاق واسع يشكل أيضاً بعض المصاعب في المدى القريب أمام الانتعاش. شهدت مجموعة عناصر، أهمها اضطراب العرض (شكل 3)، ونقص العمالة، وارتفاع أسعار الطاقة، اتجاهات تصاعدياً بصورة مضطربة في معدل التضخم في الأشهر الأخيرة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، مما يمهد الطريق لزيادة أسعار الفائدة في العام القادم. والحال كذلك، من المحتمل أن تكون هناك تأثيرات غير مباشرة على الاستقرار المالي العالمي (وقد بدأ بالفعل)، ولكن ستكون هناك أيضاً تداعيات أكثر وضوحاً على تدفقات رأس المال، والعملات، والأرصدة المالية، والديون لدى الاقتصادات الناشئة. في الوقت نفسه، كذلك ربما تشكل

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الاقتصاد العالمي تحقيق مستويات نمو قوية عام 2022، بنسبة 4,4 بالمائة...

...ثم بنسبة 3,8 بالمائة عام 2023، على أساس سنوي.

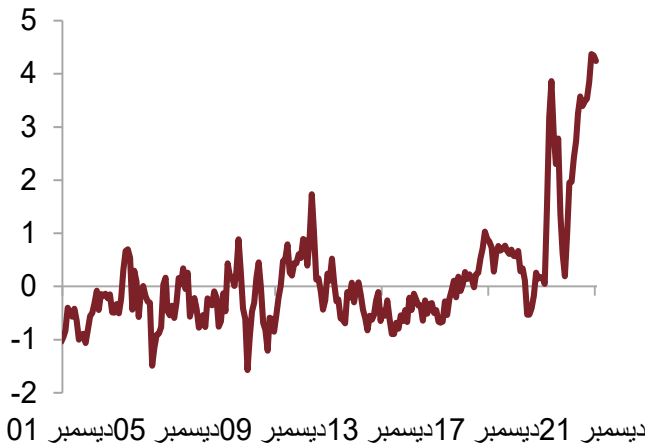
يتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو لدى الاقتصادات المتقدمة 3,9 بالمائة للعام 2022...

...في حين ينتظر أن تنمو الاقتصادات الناشئة بنسبة 4,8 بالمائة.

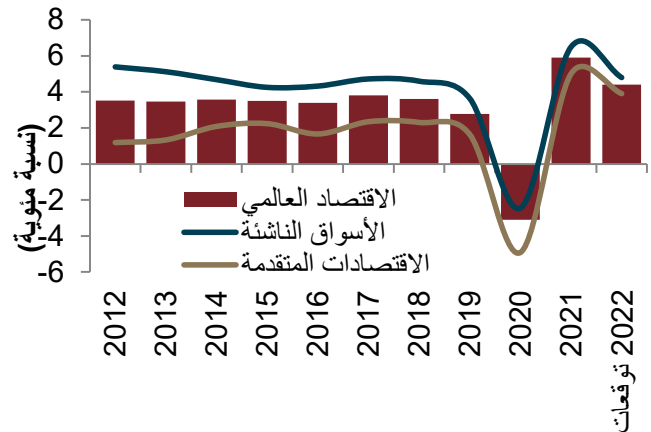
إجمالاً، رغم أن الاقتصاد العالمي يبدو في شكل أفضل مما كان عليه العام السابق...

...لكن الانتشار الحالي لمتحور "أوميكرون"، لا يزال يشكل عائقاً أمام ارتفاع سلس في النمو.

شكل 3: المؤشر العالمي لضغط سلاسل التوريد التابع للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لا يزال يسجل مستويات قياسية



شكل 2: الاقتصاد العالمي يتوقع أن ينمو بنسبة 4,4 بالمائة عام 2022





التوترات الجيوسياسية عقبات رئيسية أمام الاقتصاد العالمي، وهناك زيادة في عدد الأحداث الجيوسياسية مؤخراً، أهمها التنامي المضطرب للتوترات حول شبه جزيرة القرم، على الحدود الروسية الأوكرانية.

جدول رقم 1: نمو الناتج الإجمالي العالمي
(نسبة مئوية؛ تقديرات صندوق النقد الدولي، ومتوسط توقعات المحللين)

توقعات 2023		توقعات 2022		تقديرات 2021		2020	
توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	صندوق النقد	
3.3	3.8	4.2	4.4	5.7	5.9	-3.1	الاقتصاد العالمي
2.5	2.6	3.8	4.0	5.7	5.6	-3.4	الولايات المتحدة
2.3	2.3	4.6	4.7	7.0	7.2	-9.4	المملكة المتحدة
3.0	2.8	4.0	4.1	4.7	4.7	-5.2	كندا
2.5	2.5	4.0	3.9	5.1	5.2	-6.4	منطقة اليورو
1.5	1.8	2.8	3.3	1.8	1.6	-4.5	اليابان
5.2	5.2	5.1	4.8	8.1	8.1	2.3	الصين
2.2	2.1	2.6	2.8	4.2	4.5	-2.7	روسيا
1.8	1.6	0.9	0.3	4.7	4.7	-3.9	البرازيل
6.4	7.1	8.0	9.0	8.8	9.0	-7.3	الهند

* ملحوظة: توقعات المحللين نقصد بها تحليلات جمعتها شركة فوكس-إيكونوميكس من مجموعة متعددة من المحللين

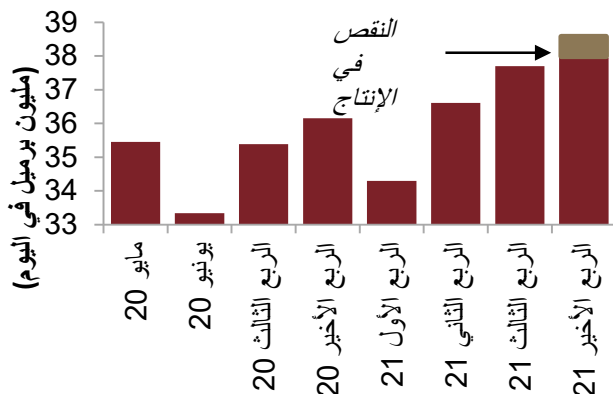
أسواق النفط عام 2022

أشارت بيانات أوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط نما بنسبة جيدة، بلغت 6 بالمائة، على أساس سنوي، أو 5,7 مليون برميل يومياً، خلال عام 2021 ككل، ليصل متوسطه إلى 96,7 مليون برميل في اليوم. بل مما يشجع أكثر، ارتفع متوسط الطلب على النفط خلال الربع الرابع 2021 إلى 99,8 مليون برميل يومياً، متساقاً إلى حد ما مع مستويات ما قبل الجائحة. بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يؤدي تحسن الاقتصاد العالمي، مصحوباً بزيادة الحركة والسفر وتخفيف القيود المتصلة بالجائحة، إلى المساعدة في زيادة الطلب السنوي على النفط بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليسجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 100,8 مليون برميل في اليوم (شكل 4). وبطريقة أكثر تحديداً، يتوقع أن تشكل المراكز التقليدية لطلب النفط (الولايات المتحدة والصين ودول أخرى في آسيا والهند) نسبة 62 بالمائة من إجمالي النمو السنوي هذا العام. وبالنظر إلى توقعات الوكالات الرئيسية للنمو السنوي لطلب النفط خلال عام 2022 بهدف المقارنة، نجد أن تقديرات أوبك (3,2 مليون برميل في اليوم) هي الأقل

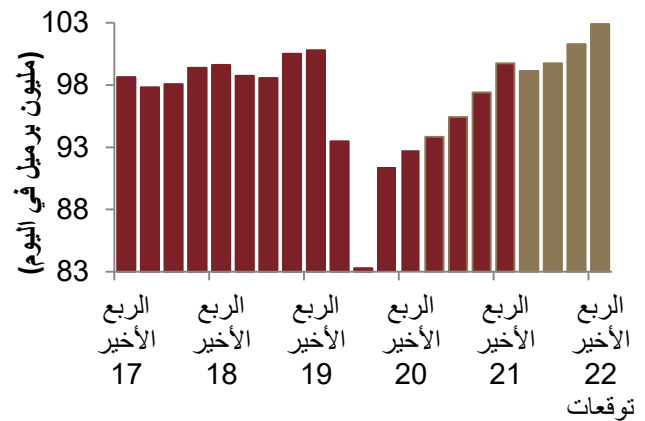
يتوقع أن يؤدي تحسن الاقتصاد العالمي، مصحوباً بزيادة الحركة والسفر وتخفيف القيود المتصلة بالجائحة...

...إلى المساعدة في زيادة الطلب السنوي على النفط بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليسجل أعلى مستوى له على الإطلاق، عند 100,8 مليون برميل في اليوم.

شكل 5: تحالف أوبك وشركائها لم يستطع الوفاء بالزيادة الكاملة في الإنتاج في الربع الرابع 2021



شكل 4: الطلب العالمي على النفط يتوقع أن يرتفع بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022





تفاؤلاً بين وكالات النفط الرئيسية الثلاث، بينما تتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادات سنوية قدرها 3,3 مليون برميل في اليوم، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة (الأمريكية) زيادة بنحو 3,6 مليون برميل يومياً.

مع ذلك، فإن مسار زيادة نمو الطلب على النفط لن يكون سلساً، على أساس المقارنة الربعية، حيث يشكل انتشار المتحور "أوميكرون" حول العالم عقبات طفيفة في المدى القريب. ويتضح ذلك من حقيقة تراجع رحلات الطيران التجاري اليومية، منذ اكتشاف "أوميكرون" في النصف الأخير من نوفمبر العام الماضي، بنسبة 10 بالمائة عن المستويات المرتفعة الأخيرة. واتساقاً مع ذلك، تتوقع أوبك تراجع الطلب على النفط بدرجة طفيفة، على أساس ربعي، في الربع الأول 2022، قبل ارتفاعه خلال الأرباع الثلاثة التالية.

منذ أبريل 2020، عندما تم الاتفاق على إعلان التعاون الحالي بين أوبك وشركائها، كان التركيز منصباً على قدرة كل دولة عضو الالتزام بمستويات الإنتاج المستهدفة المتفق عليها. لكن، منذ أغسطس العام الماضي، عندما بدأت أوبك وشركائها زيادة الإمداد بنحو 400 ألف برميل يومياً كل شهر (أو بمتوسط 800 ألف برميل يومياً خلال ربع سنة)، تحول التركيز إلى ما إذا كانت جميع الدول الأعضاء تستطيع فعلياً تحقيق مستويات الإنتاج الشهرية المستهدفة المتفق عليها. رغم أنه في البداية (في الربع الثالث) كانت أوبك وشركائها قادرين على زيادة الإنتاج المتفق عليها، لكن بيانات الربع الرابع تشير إلى أن التحالف استطاع فقط حشد زيادة قدرها 240 ألف برميل يومياً، على أساس ربعي، وتقل هذه الكمية كثيراً عن المتوسط المتوقع الذي يبلغ 800 ألف برميل يومياً (شكل 5). وتشير تفاصيل الإنتاج خلال الربع، إلى أن أكبر انخفاض للإنتاج الفعلي عن مستوى الإنتاج المحدد لكل دولة، جاء من ثلاث دول أفريقية (غينيا الاستوائية، وأنجولا، ونيجيريا) وماليزيا.

بالنظر إلى المستقبل، يرجح أن تتواصل الصعوبات المتعلقة بتثبيت الإنتاج عند المستويات التي حددتها أوبك وشركائها، حيث أن انخفاض الإنتاج من الدول الأفريقية الثلاث المذكورة أعلاه وماليزيا ليس قضية عابرة، بل هي مشكلة هيكلية. على سبيل المثال، في حالة ماليزيا، عملت شركة البترول الوطنية، بتروناس، بطريقة مضطربة على خفض إنفاقها الرأسمالي خلال فترة العقد الماضي، حيث كانت قيمة استثماراتها في عام 2021 ككل تعادل نصف استثماراتها عام 2012. وتماشياً مع ذلك، اتخذ إنتاج النفط الخام مساراً نازلاً، حيث تراجع الإنتاج في عام 2021 بنسبة 35 بالمائة مقارنة بأعلى مستويات على الإطلاق والتي كانت عام 2010.

وفقاً لإدارة معلومات الطاقة (الأمريكية)، تراجع إنتاج النفط الأمريكي بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، ليصل إلى 11,2 مليون برميل يومياً في المتوسط. بالنسبة لعام 2022، يبدو أن إدارة معلومات الطاقة لا تتوقع زيادة كبيرة في أسعار النفط يكون لها تأثير ملحوظ على إنتاج النفط الأمريكي. ويتضح ذلك من خلال حقيقة أنه على الرغم من أن تقديرات الوكالة الحالية لعام 2022 ككل لأسعار خام غرب تكساس الوسيط، تزيد بنحو 21 دولاراً للبرميل عن مستواها قبل عام (عند متوسط 71 دولاراً للبرميل)، إلا أنها عدلت تقديراتها لإنتاج النفط الأمريكي برفعه فقط بنحو 300 ألف برميل يومياً خلال نفس الفترة، ليصل متوسطه إلى 11,8 مليون برميل يومياً. وإجمالاً، لن يكون نمو الإمدادات الأمريكية على الأرجح قوياً كما كان في الماضي؛ وذلك لسببين: أولاً، يتوقع أن يُبقي العديد من شركات النفط الصخري على الانضباط في الانفاق الرأسمالي، ثانياً، من غير المتوقع أن يحصل القطاع على دعم كبير من الحكومة الأمريكية الحالية، الحريصة على الإسراع في التحول نحو الطاقة النظيفة. وفي الواقع، بعض الإصلاحات المقترحة مؤخراً (كرفع معدلات الربح على النفط المنتج في اليابسة أو البحر وفرض رسوم على انبعاثات الميثان) ستؤدي، في حال تطبيقها، إلى زيادة تكاليف التشغيل لدى شركات النفط الأمريكية.

قفزت أسعار خام برنت بنسبة 72 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، ليصل متوسطها إلى 71 دولاراً للبرميل. منذ بداية العام، سجلت الأسعار المزيد من الارتفاع وحالياً يتداول خام برنت بأكثر من 90 دولاراً للبرميل، مسجلاً أعلى مستوى له خلال سبع سنوات. ورغم أن جزءاً من هذا الارتفاع يتعلق بتراجع

بيانات الربع الرابع للعام 2021، تشير إلى أن تحالف أوبك وشركائها استطاع فقط حشد زيادة قدرها 240 ألف برميل يومياً، على أساس ربعي...

...وهذه الكمية تقل كثيراً عن المتوسط المتوقع الذي يبلغ 800 ألف برميل يومياً.

بالنظر إلى المستقبل، يرجح أن تتواصل الصعوبات المتعلقة بتثبيت الإنتاج عند المستويات التي حددتها أوبك وشركائها...

...حيث أن انخفاض الإنتاج من بعض الدول الأعضاء ليس قضية عابرة، بل هي مشكلة هيكلية.

بالنسبة لعام 2022، يبدو أن إدارة معلومات الطاقة لا تتوقع زيادة كبيرة في أسعار النفط يكون لها تأثير ملحوظ على إنتاج النفط الأمريكي.



المخاوف بشأن تأثير المتحور "أوميكرون" على طلب النفط العالمي، لكنه كذلك يتصل جزئياً بعدد من الأحداث الجيوسياسية الهامة في دول رئيسية منتجة للنفط. فإلى جانب الاضطرابات الداخلية في كازاخستان قبل أسابيع قليلة، تصاعدت التوترات في الخليج العربي، حيث جرت سلسلة من الحوادث البحرية، وهجوم بطائرة مسيرة مؤخراً على خزانات نفطية في الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، هناك تصاعد متواصل للتوترات حول شبه جزيرة القرم، على الحدود الروسية-الأوكرانية، مع تداعيات محتملة على نطاق أوسع لإمدادات النفط والغاز إلى قارة أوروبا.

بالنظر إلى المستقبل، نعتقد أن تضاؤل الطاقة الاحتياطية لإنتاج النفط لدى أوبك وشركائها، وانخفاض مستويات مخزونات النفط...

بالنظر إلى المستقبل، رغم الركود الطفيف في نمو الطلب على النفط في الربع الأول، تعتبر التوقعات للفترة المتبقية من العام واعدة للغاية، حيث تتوقع وكالات الطاقة الرئيسية الثلاث (أوبك، وإدارة معلومات الطاقة، ووكالة الطاقة الدولية) تسجيل الطلب العالمي على النفط مستويات قياسية بحلول الربع الرابع من عام 2022. في نفس الوقت، وبما أنه لا توجد زيادات كبيرة في إمدادات النفط الأمريكية في المستقبل القريب، فمن المرجح أن تجذب الطاقة الاحتياطية لأوبك وشركائها مزيداً من الاهتمام خلال الأشهر القليلة المقبلة.

...سيؤدي إلى دعم أسعار النفط على مدار عام 2022.

بصفة عامة، فإن تضاؤل الطاقة الاحتياطية لإنتاج النفط، وانخفاض مستويات مخزونات النفط التجارية (التي انخفضت مؤخراً إلى أقل من متوسطها لعشر سنوات) (شكل 6)، سيؤدي، في اعتقادنا، إلى دعم أسعار النفط على مدار عام 2022. ويجدر بنا الإشارة إلى أنه على الرغم من أن حدوث اختراق في المفاوضات بين إيران وعدد من الدول يمكن أن يؤدي إلى وصول 1 مليون برميل يومياً من النفط إلى السوق في وقت ما خلال العام، إلا أن مثل هذه الصفقة لا تزال بعيدة المنال. واضعين في الاعتبار جميع العوامل المشار إليها أعلاه، نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت لعام 2022 ككل 76 دولاراً للبرميل، وحالياً تميل جميع المخاطر إزاء هذه التوقعات باتجاه الأعلى (شكل 7).

نتيجة لذلك، عدلنا توقعاتنا لأسعار خام برنت لعام 2022 ككل إلى 76 دولاراً للبرميل (مقارنة بـ 71 دولاراً للبرميل، حسب تقديراتنا السابقة).

نمو الاقتصاد السعودي

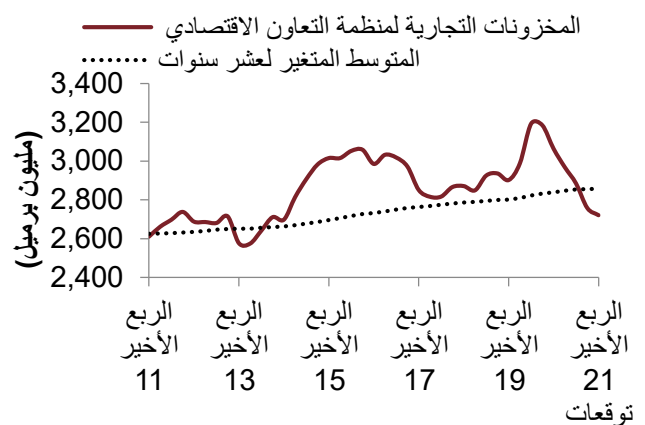
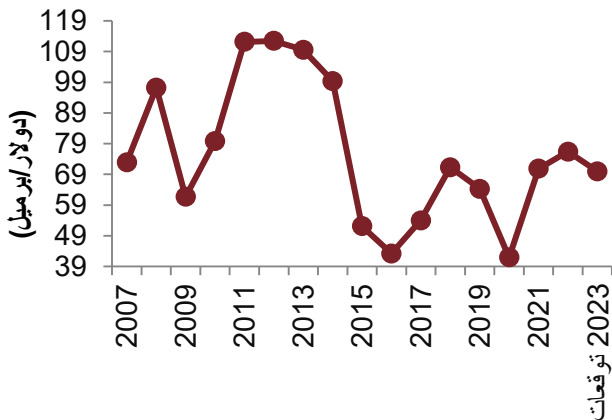
تشير البيانات الأولية لعام 2021 ككل، إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3,3 بالمائة، وجاءت الغالبية العظمى من الارتفاع من القطاع غير النفطي (والذي ارتفع بنسبة 6,6 بالمائة، على أساس سنوي)، حيث نما القطاع النفطي بنسبة طفيفة، 0,2 بالمائة، على أساس سنوي. بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام 9,1 مليون برميل يومياً العام الماضي، بانخفاض طفيف (1 بالمائة) عن مستواه نفس الفترة عام 2020، مما أدى، بدوره، إلى الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط.

تشير البيانات الأولية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 ككل، إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3,3 بالمائة.

بالنظر إلى نمو القطاعات، رغم أن جميع القطاعات حققت نمواً إيجابياً، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021 (وفقاً لأحداث البيانات المتوفرة)، إلا أن قطاعين من أكثر القطاعات تأثراً عام 2020 ("الصناعة غير النفطية" و"تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق") سجلا انتعاشاً قوياً، حيث حقق كل منهما نمواً بحوالي 10 بالمائة، على أساس سنوي. وعلى العكس،

شكل 6: المخزونات التجارية من النفط الخام لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شكل 7: المتوسط السنوي لأسعار خام برنت





سجل كل من قطاعي "التشديد" و"النقل والتخزين والاتصالات" نمواً فائراً، عند 1,5 و2,6 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي عام 2022 بنسبة 7,7 بالمائة، حيث ينتظر أن يسجل الناتج المحلي لقطاع النفط نمواً كبيراً، يصل إلى 15,5 بالمائة. رغم النمو المتواضع للأنشطة غير النفطية، على أساس سنوي (نتيجة للمقارنة بمستوى مرتفع عام 2021 كسبب رئيسي)، إلا أن الاقتصاد سيستفيد من الاستمرار في تنفيذ رؤية المملكة 2030، والتي ستسترد بمجموعة من الالتزامات لمدة خمس سنوات (حتى عام 2025) تم تضمينها في مختلف برامج تحقيق الرؤية. وعليه، نتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 3,4 بالمائة، على أساس سنوي (نص مظلل 1).

نص مظلل 1: التغيير في تصنيفات الحسابات القومية

أجرت الهيئة العامة للإحصاء مؤخراً بعض التعديلات الطفيفة على طريقة عرض بيانات الحسابات القومية. في السابق، كان هناك أربعة فئات للناتج المحلي الإجمالي: "النفطي" و"غير النفطي"، ويتكون "غير النفطي" من فئتين؛ "الخاص غير النفطي" و"الحكومي". الآن أصبح هناك فقط ثلاث فئات، ويتمثل التغيير الرئيسي في إلغاء "الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي". فإلى جانب الناتج الإجمالي "النفطي" أنشأت الهيئة العامة للإحصاء فئتين أخريين هما: الناتج الإجمالي "للأنشطة غير النفطية" والناتج الإجمالي "للأنشطة الحكومية"، مع عدم جمع هاتين الفئتين. وفيما يختص بالناتج الإجمالي "للأنشطة الحكومية"، نلاحظ تغيير الفئة الفرعية السابقة "رسوم الاستيراد" إلى "صافي الضرائب على المنتجات"، والتي يرجح أنها تمثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث أن التعديل الرئيسي لهذه الفئة أصبح واضحاً اعتباراً من عام 2018 وبعده، عندما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في المملكة.

إجمالاً، نتوقع أن تحقق جميع القطاعات في الاقتصاد غير النفطي نمواً خلال العام. وعليه، فإن المزيد من التخفيف لقيود التباعد الاجتماعي (مع انطلاق توزيع الجرعات التعزيزية) سيساعد على تعزيز النمو في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق"، كما أن تسريع برنامج الرقمنة، خاصة من خلال زيادة استخدام المدفوعات الرقمية، إلى جانب زيادة أعداد المعتمدين والحجاج، على أساس سنوي، سيدعمان النمو في قطاع "النقل والتخزين والاتصالات". من ناحية أخرى، رغم أن قطاع "التشديد" ربما يواجه بعض المشاكل في العمالة وسلاسل التوريد، لكن القيمة الكبيرة لمشاريع صندوق الاستثمارات العامة والحكومة المركزية التي يجري تنفيذها حالياً ستدعم تعزيز النمو في هذه الشريحة. علاوة على ذلك، بعض القطاعات الاقتصادية الأصغر ستستفيد من تطبيق برامج مستهدفة بعينها لدعم النمو، كالاستراتيجية الوطنية للرياضة فيما يتعلق بقطاع "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وتأثير البرنامج الوطني للطاقة المتجددة على قطاع "الكهرباء والغاز والمياه".

قطاع النفط:

بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام العام الماضي نحو 9,1 مليون برميل في اليوم، بتراجع طفيف (1 بالمائة) عن مستواه عام 2020، مما أدى بدوره إلى الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط (عند 0,2 بالمائة) خلال عام 2021. ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة لتمسك المملكة بإنتاجها النفطي وفقاً لإعلان التعاون بين أوبك وشركائها، كان من المرجح أن يأتي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط أعلى (نص مظلل 2). وكما اتضح، فإن الخفض الطوعي الأحادي من جانب المملكة خلال النصف الأول من عام 2021 (حيث كانت أسواق النفط لا تزال تتعافى من تداعيات جائحة كوفيد-19)، أدى في الواقع إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمملكة، ولكنه في نفس الوقت، ساعد على تسريع تعافي أسواق النفط العالمية (شكل 8). بالنظر إلى عام 2022، نتوقع زيادة إنتاج السعودية من الخام، تماشياً مع الزيادات، على أساس سنوي، في الطلب العالمي على النفط. وبصورة أكثر تحديداً، سيؤدي استمرار

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي عام 2022 بنسبة 7,7 بالمائة...

...حيث ينتظر أن يسجل الناتج المحلي لقطاع النفط نمواً كبيراً، يصل إلى 15,5 بالمائة...

...بينما يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 3,4 بالمائة، على أساس سنوي.

أجرت الهيئة العامة للإحصاء مؤخراً بعض التعديلات الطفيفة على طريقة عرض بيانات الحسابات القومية.

الآن أصبح هناك فقط ثلاث فئات...

...ويتمثل التغيير الرئيسي في إلغاء "الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي".

بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام العام الماضي نحو 9,1 مليون برميل في اليوم، بتراجع طفيف (1 بالمائة) عن مستواه عام 2020...

...مما أدى بدوره إلى الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط (عند 0,2 بالمائة) خلال عام 2021.



التعافي في الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات التطعيم، وفقاً لبيانات أوبك، إلى زيادة الطلب على النفط بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي (لبلغ 100,8 مليون برميل يومياً) عام 2022. ونتيجة لهذه الزيادة في الطلب، مقرونة بالتزام المملكة برفع إنتاج النفط بنحو 100 ألف برميل يومياً في الشهر، حسب الاتفاق الحالي بين أوبك وشركائها، فالآن نتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام السعودي 10,5 مليون برميل يومياً لعام 2022 ككل (مقارنة بـ 10,3 مليون برميل يومياً، حسب تقديراتنا السابقة)، مما يتوقع بأن يدفع بالنتائج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بدرجة كبيرة، بنسبة 15,5 بالمائة، على أساس سنوي، (شكل 9).

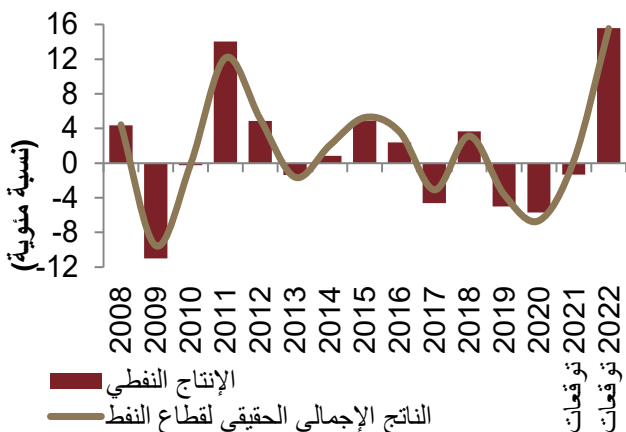
بالنسبة لعام 2022 ككل، نتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بدرجة كبيرة، بنسبة 15,5 بالمائة، على أساس سنوي.

جدول رقم 2: الحصص المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومعدلات النمو

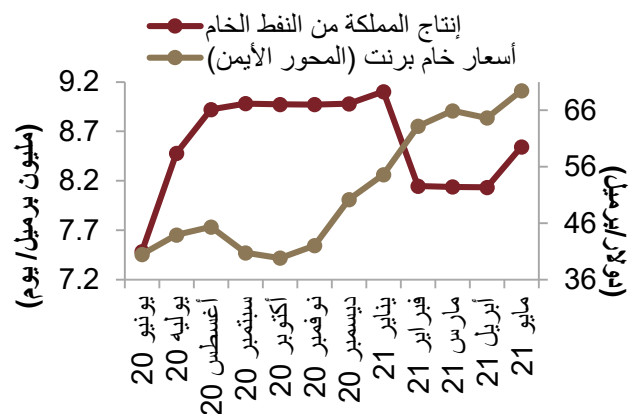
التغير السنوي %		الحصة كنسبة مئوية:			
2022	2021	2020	2019	2020	
توقعات	تقديرات				
7.7	3.3	4.1-	0.3		الناتج المحلي الإجمالي الكلي
15.5	0.2	6.7-	3.3-		القطاع النفطي
3.5	6.6	3.4-	3.2		الأنشطة غير النفطية
1.0	1.5	0.2	1.5		الأنشطة الحكومية
		% التغير السنوي			الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حسب القطاعات
2.5	2.7	1.7-	1.2	4.2	الزراعة
5.0	4.9	0.8	4.8	0.8	التعدين غير النفطي
5.0	9.9	7.1-	1.0	13.6	الصناعات غير النفطية (التحويلية)
3.5	0.8	4.1-	1.4-	2.0	الكهرباء والماء والغاز
4.0	1.5	1.9	2.7	7.9	التشييد والبناء
5.0	10.7	6.8-	6.1	15.4	تجارة الجملة والتجزئة
4.5	2.6	6.3-	5.1	10.3	النقل والاتصالات
3.1	6.6	0.9	3.1	9.9	الأنشطة العقارية
5.0	6.8	6.1	4.1	6.9	خدمات المال، والتأمين، والأعمال
8.0	7.2	7.4-	2.1-	3.1	خدمات اجتماعية
1.0	1.2	0.2	1.5	26.1	منتجو الخدمات الحكومية

ملحوظة: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حسب القطاعات، للعام 2021، هو المتوسط للفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021

شكل 9: الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط مهيباً للانتعاش (التغير السنوي)



شكل 8: الخفض الطوعي للمملكة لإنتاج النفط في النصف الأول من عام 2021 ساعد سوق النفط العالمي على التعافي





نص مظل 2: الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط

نعتقد أن إعلان التعاون بين أوبك وشركائها (والخفض الطوعي) أديا على الأرجح إلى انخفاض إمدادات الغاز الطبيعي المصاحب (والإيثين)، رغم ارتفاع طاقة المملكة لمعالجة الغاز في السنوات الأخيرة. هذا الأمر يفسر كذلك الزيادة في استخدام النفط الخام لتوليد الكهرباء العام الماضي (ارتفاع بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى نوفمبر). بالنظر إلى المستقبل، وحيث أن المملكة تواصل زيادة إنتاجها من النفط (اتساقاً مع إعلان التعاون بين أوبك وشركائها)، فسيساعد الغاز المصاحب على زيادة الإنتاج الكلي للغاز خلال عام 2022، مما يجعله يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بصورة طفيفة. كذلك، سيستفيد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط من زيادة إنتاج التكرير (الذي ارتفع بنسبة 17 بالمائة من بداية العام وحتى نوفمبر 2021، على أساس سنوي)، تماشياً مع زيادة الطلب العالمي على النفط، وكذلك بسبب بلوغ مصفاة جازان، التي تبلغ طاقتها 400 ألف برميل يومياً، الوضع التجاري الكامل عام 2022.

نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق (15,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 10,7 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021، على أساس سنوي، وبشكل ذلك النمو انتعاشاً كبيراً مقارنة بالعام السابق، عندما تراجع القطاع بنسبة 7 بالمائة. ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى تخفيف العديد من إجراءات التباعد الاجتماعي (تماشياً مع زيادة معدلات التطعيم)، حيث زاد الإنفاق الاستهلاكي للعام ككل (عمليات نقاط البيع، والتجارة الإلكترونية، والسحوبات النقدية) بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، ليبلغ 1,12 تريليون ريال، متخطياً مستويات ما قبل الجائحة. وعند النظر إلى تفاصيل الإنفاق حسب القطاعات (من خلال عمليات نقاط البيع فقط)، نجد أن الإنفاق على قطاع "الفنادق" ارتفع بنسبة 51 بالمائة، على أساس سنوي، كما ارتفع على قطاع "المطاعم والمقاهي" بدرجة كبيرة، 56 بالمائة (الإنفاق على كلا القطاعين كان أعلى من مستويات ما قبل الجائحة)، في حين زاد الإنفاق على قطاع "الأغذية والمشروبات" بنسبة معقولة، 17 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 10).

وبالنظر إلى المستقبل، نتوقع تواصل النمو في هذا القطاع، حيث يتجه الإنفاق نحو الخدمات أكثر من السلع (نشأ هذا النمط في النصف الأخير من العام الماضي)، وسيحظى هذا الاتجاه، على الأرجح، بالدعم من خلال مزيد من تخفيف قيود التباعد الاجتماعي (خاصة مع انطلاق إعطاء جرعات التطعيم التعزيزية)، والاستمرار في توسع فعاليات الترفيه والترويج. إضافة إلى ذلك، ستساعد الزيادات في أعداد الحجاج والمعتمرين، إضافة إلى نمو أنشطة السياحة عموماً (تم تسجيل 54 مليون تأشيرة سياحية في المملكة العام الماضي)، على دعم شريحة "الفنادق" (جدول 3).

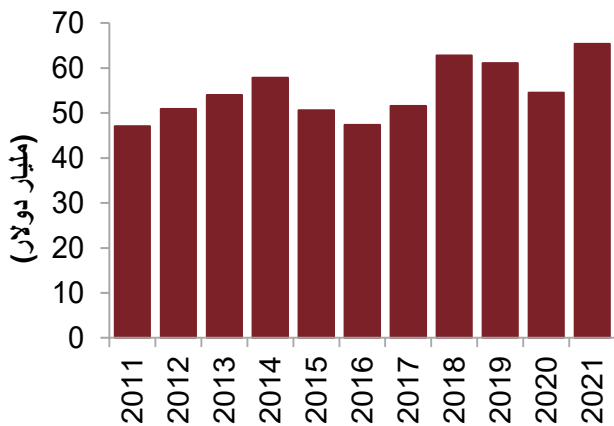
نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق بنسبة 10,7 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021، على أساس سنوي...

...حيث زاد الإنفاق الاستهلاكي للعام ككل بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، ليبلغ 1,12 تريليون ريال.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع تواصل النمو في هذا القطاع...

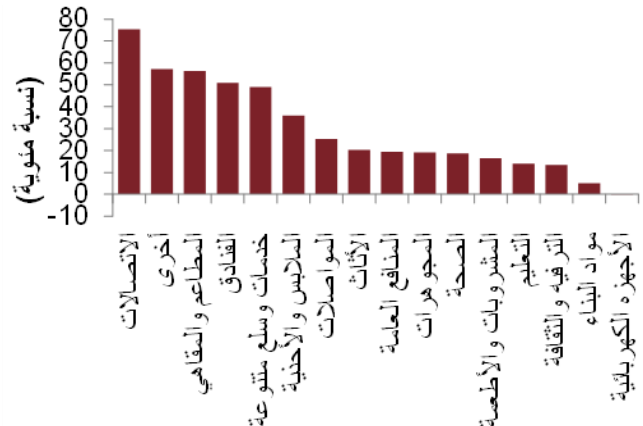
...مدعوماً بالمزيد من تخفيف قيود التباعد الاجتماعي (تماشياً مع انطلاق إعطاء جرعات التطعيم التعزيزية).

شكل 11: الصادرات غير النفطية السنوية سجلت مستويات قياسية عام 2021*



* حتى نوفمبر 2021

شكل 10: عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات (التغير السنوي)





جدول 3: أهداف السياحة في برنامج جودة الحياة أحد برامج تحقيق الرؤية

الركيزة	سنة الأساس 2018	السنة المستهدفة 2023
زيادة عدد الزيارات السياحية	41 مليون	56,8 مليون
رفع حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	3,6 بالمائة	4,5 بالمائة
رفع الإنفاق في مجال السياحة	128 مليار ريال	173 مليار ريال
عدد غرف الفنادق	590 ألف (2019)	756 ألف

نما قطاع الصناعة غير النفطية (التحويلية) (13,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) في جميع الأرباع الثلاثة العام الماضي، على أساس سنوي، وبلغ متوسط النمو 9,9 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021. ويتصل جزء من هذا النمو، بتعافي عام في الصناعة والتجارة العالمية، ولكنه يعود بصفة خاصة إلى إطلاق برامج صناعية متعددة في المملكة العام الماضي (برنامج "صنع في السعودية"). وفي الواقع، تشير البيانات، إلى أن الصادرات غير النفطية لعام 2021 ككل سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق، حتى برغم عدم نشر الإجمالي في ديسمبر حتى الآن (شكل 11). واتساقاً مع ذلك، تحولت شريحة الصناعة غير النفطية في مؤشر الإنتاج الصناعي إلى المنطقة الإيجابية ابتداءً من أغسطس العام الماضي، مما يدل على ارتفاع في الطلب المحلي والعالمي على حد سواء.

بالنظر إلى المستقبل، ستظل الصادرات غير النفطية السعودية تستفيد من أي تحسن في حجم التجارة العالمية. وبصورة أكثر تحديداً، وحسب منظمة التجارة العالمية، فعلى الرغم من أن المشاكل المتصلة بجانب العرض (كترامك البضائع في الموانئ) ربما تضغط على سلاسل التوريد وتؤثر على التجارة في مناطق بعينها، لكنها لن تكون كافية لإضعاف مجمل التجارة العالمية. لذا، تتوقع منظمة التجارة العالمية نمو التجارة العالمية بنسبة 4,7 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022 (مقابل 10,8 بالمائة عام 2021)، وهي نسبة تتسق مع الاتجاهات طويلة الأجل ما قبل الجائحة. من ناحية أخرى، كذلك سيسهم استمرار تنفيذ المبادرات المدرجة ضمن برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" في نمو هذا القطاع، من خلال عدة قنوات، أهمها صندوق التنمية الصناعية السعودي، الذي يتوقع أن يطلق مبادرات مالية بقيمة 11 مليار ريال على مدار عام 2022 (مقابل 10 مليار ريال عام 2021).

شهد قطاع النقل والتخزين والاتصالات (10,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) مستوى معتدلاً من التعافي، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021، مسجلاً نمواً بنسبة 2,6 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2020. ورغم أن القطاع سجل تراجعاً، على أساس

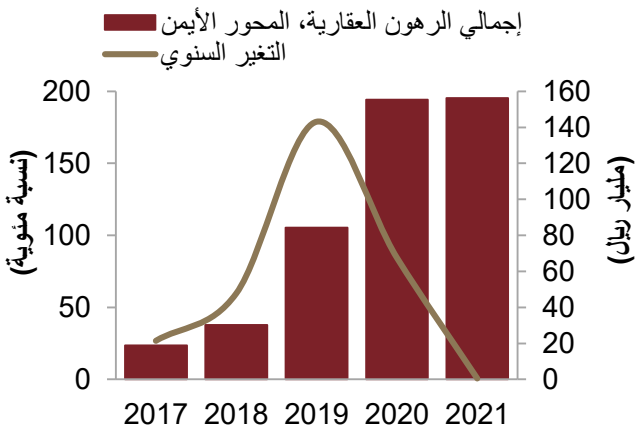
نما قطاع الصناعة غير النفطية في جميع الأرباع الثلاثة العام الماضي، على أساس سنوي، وبلغ متوسط النمو 9,9 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021...

...حيث تشير البيانات إلى أن الصادرات غير النفطية لعام 2021 ككل سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق.

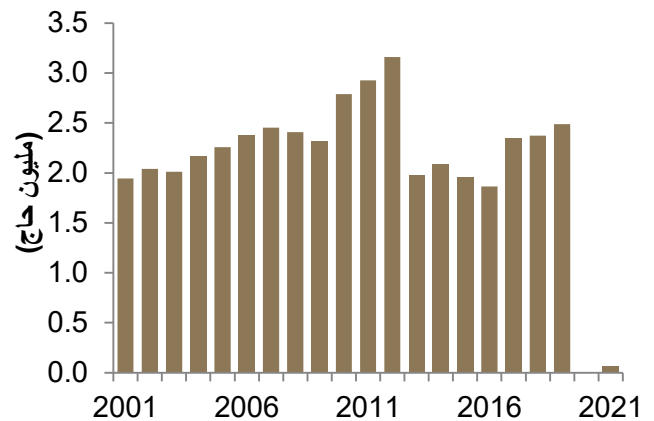
بالنظر إلى المستقبل، ستظل الصادرات غير النفطية السعودية تستفيد من أي تحسن في حجم التجارة العالمية.

شهد قطاع النقل والتخزين والاتصالات مستوى معتدلاً من التعافي، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021...

شكل 13: يبدوان نمو قروض الرهن العقاري بلغ ذروته



شكل 12: العدد السنوي للحجاج يقل بدرجة كبيرة عن مستويات ما قبل الجائحة





سنوي، في الربع الأول 2021 (عكساً، على ما يبدو، استمرار القيود على أنشطة السفر والترفيه)، هناك تحسن ملحوظ في الأرباح التالية، حيث تم رفع القيود على السفر بصورة تدريجية (تماشياً مع ارتفاع معدلات التطعيم)، والتي تضمنت إعادة فتح التأشيرات الإلكترونية للزوار الأجانب. في الوقت نفسه، هناك رفع تدريجي للقيود الخاصة بالمعتمرين القادمين من الخارج على مدار العام، وكذلك زيادة في عدد تصاريح الحج، على أساس المقارنة السنوية (عند 60 ألف)، ولكن هذا العدد يقل كثيراً عن مستويات ما قبل الجائحة (شكل 12). في غضون ذلك، ارتفعت الأرباح المجمعة لشركات الاتصالات المتداولة بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث (أحدث البيانات المتوفرة)، مما يعكس النمو في الأعمال المتصلة بالمشايخ (ويعود ذلك جزئياً إلى تسريع الرقمنة في القطاعين العام والخاص)، وفي شريحة المستهلكين، كما يتضح ذلك من قفزة تعاملات التجارة الإلكترونية بنسبة 91 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021 ككل.

خلال عام 2022، يتوقع تنفيذ مشاريع في قطاع النقل تقدر قيمتها بنحو 41 مليار ريال، والتي ينتظر أن تؤدي إلى نمو كبير في هذه الشريحة. تشمل هذه المشاريع، مشروع مترو الرياض، الذي تقول الأخبار أن نسبة تنفيذه وصلت 98 بالمائة بنهاية عام 2021، وبلغت عمليات التشغيل التجريبي للقطارات مراحل متقدمة. من ناحية أخرى، سيستفيد القطاع الفرعي "الاتصالات" من تسريع عملية الرقمنة، حيث أصبح تطبيق المدفوعات الرقمية (من قبل المستهلكين والشركات) أحد المجالات التي حققت نمواً ملحوظاً. وفي الواقع، أشار تقرير حديث لمبادرة "فنتك السعودية" إلى أن استثمارات رأس المال الجريء شهدت ارتفاعاً بمعدل 20 ضعفاً، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس (لتصل إلى 600 مليون ريال)، 93 بالمائة منها تم توجيهه إلى قطاع المدفوعات. من ناحية أخرى، رغم أننا نتوقع زيادة، على أساس سنوي، في أعداد المعتمرين والحجاج، لكن لا يزال من المتوقع أن يكون العدد الإجمالي أقل كثيراً عن مستويات ما قبل الجائحة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف معدلات التطعيم لدى بعض الدول الإسلامية المكتظة بالسكان (على سبيل المثال، في باكستان تم تطعيم نحو 40 بالمائة من السكان، وفي بنجلاديش نحو 36 بالمائة، بينما في نيجيريا 3 بالمائة فقط).

شهد قطاع الأنشطة العقارية (9,9 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي) مستوى نمو مثير للإعجاب، حيث ارتفع بنسبة 6,6 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021. ويبرز أداء هذا القطاع بشكل أكبر عند الأخذ في الاعتبار أن نمو عام 2020 لم يتأثر بصورة حادة (عندما نما القطاع بنسبة 0,9 بالمائة) وكما هو الحال خلال السنوات القليلة الماضية، يعود جزء من هذا الارتفاع، على الأرجح، إلى استمرار تقديم منتجات سكنية متنوعة إلى المواطنين (بلغ عددها الإجمالي 225 ألف في عام 2021 ككل) من خلال برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان. إضافة إلى ذلك، يتوقع أن يكون القطاع قد استفاد أيضاً من تحسن أداء صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريئس)، والتي ارتفعت قيمتها بنسبة 8 بالمائة عام 2021. مع ذلك، سجلت القروض الجديدة لرهون

...مسجلاً نمواً بنسبة 2,6 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2020.

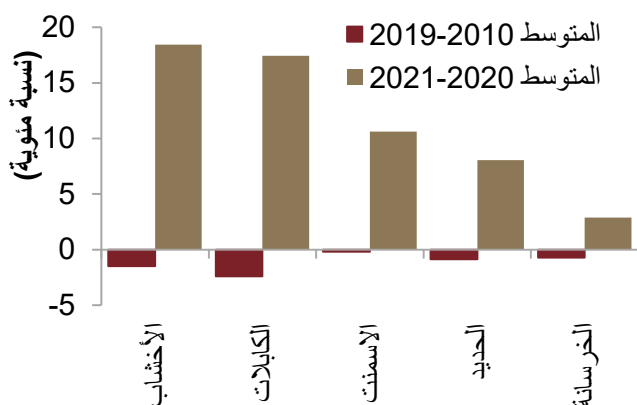
خلال عام 2022، يتوقع تنفيذ مشاريع في قطاع النقل تقدر قيمتها بنحو 41 مليار ريال، والتي ينتظر أن تؤدي إلى نمو كبير في هذه الشريحة.

من ناحية أخرى، رغم أننا نتوقع زيادة، على أساس سنوي، في أعداد المعتمرين والحجاج...

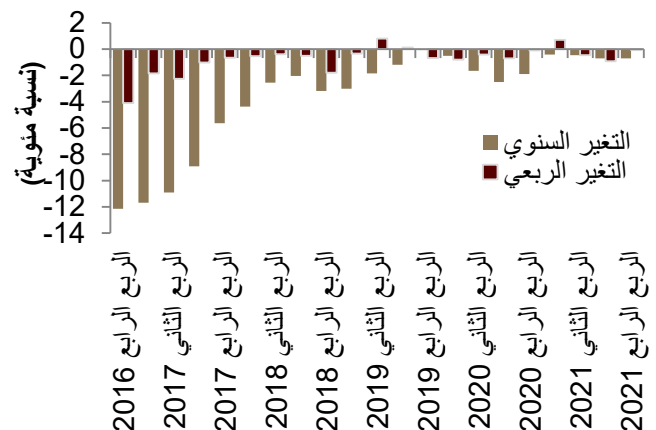
..لكن لا يزال من المتوقع أن يكون العدد الإجمالي أقل كثيراً عن مستويات ما قبل الجائحة.

شهد قطاع الأنشطة العقارية مستوى نمو مثير للإعجاب، حيث ارتفع بنسبة 6,6 بالمائة، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021...

شكل 15: متوسط التغير السنوي لأسعار مواد البناء في المملكة



شكل 14: شهدت أسعار العقارات التجارية أداءً سيئاً في السنوات القليلة الماضية





العقارات السكنية التي قدمتها البنوك وشركات التمويل ارتفاعاً هامشياً، على أساس سنوي، عام 2021. وتشير بيانات معدلة صادرة حديثاً من (ساما)، إلى أن إجمالي قروض الرهن العقاري العام الماضي بلغ 156 مليار ريال، مرتفعة بنحو 1 بالمائة فقط عن مستواها عام 2020 (شكل 13).

بالنسبة لعام 2022، نتوقع أن يتواصل النمو في هذا القطاع بفضل استمرار تقديم المنتجات السكنية في إطار برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان. في الوقت نفسه، رغم توقعاتنا باستمرار ارتفاع مستويات تملك المنازل (حيث تستهدف الدولة وصول نسبة تملك المنازل وسط المواطنين إلى 70 بالمائة بحلول عام 2030)، إلا أن هذا الأمر ربما لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في قروض الرهن العقاري، على أساس سنوي. وذلك لأننا نتوقع أن يتجاوز الطلب على الشقق الطلب على الفلل (ذات الأسعار الأعلى) في السنوات القليلة المقبلة، حيث فاق النمو في قروض الرهن العقاري للشقق النمو في قروض الفلل بعشر مرات تقريباً. أيضاً، بصفة عامة، نتيجة للتوقعات بزيادة عدد السكان في المدن الرئيسية في المملكة (يتوقع تضاعف عدد سكان الرياض إلى 15 مليون، على الأقل، بحلول نهاية العقد)، سترتفع أسعار العقارات، مما يجعل، على الأرجح، التفضيل التقليدي للفلل المنفصلة وشبه المنفصلة أعلى تكلفة. أخيراً، نتوقع أن يؤدي تضائل خطر كوفيد-19، مصحوباً بتخفيف الإجراءات الاحترازية (كالتباعد الاجتماعي)، إلى جانب النمو المستمر في الاقتصاد غير النفطي ككل، إلى دعم شريحة العقارات التجارية، والتي عانت باستمرار على مدى السنوات القليلة الماضية (شكل 14).

سجل قطاع التشييد (7,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) نمواً بنسبة 1,5 بالمائة، من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021. وجاء هذا النمو متواضعاً رغم أن المملكة شهدت تنفيذ مشاريع تشييد كبيرة تقدر قيمتها بنحو 60 مليار ريال خلال عام 2021، كما هو الحال في العديد من أنحاء العالم، ويبدو أن القطاع تأثر بنقص العمالة ومشاكل سلاسل التوريد. وفي الحقيقة، يرجح أن يكون بطء انطلاق عمليات التطعيم في دول مثل الهند، وباكستان، وبنجلاديش (التي تشكل الغالبية العظمى مع عمالة قطاع التشييد)، إلى جانب التشديد في تصاريح الدخول إلى المملكة، قد أدت إلى إعاقة جهود التوظيف العام الماضي. واتساقاً مع هذا، تشير أحدث البيانات المتوفرة، إلى أن قطاع التشييد شهد تراجعاً صافياً بنحو 132 ألف عامل أجنبي من بداية العام وحتى الربع الثالث (مقارنة بارتفاع عدد السعوديين بنحو 3 ألف). في الوقت نفسه، تسببت مشاكل سلاسل التوريد العالمية في ارتفاع كبير في الأسعار العالمية لمواد البناء، مما أدى إلى ارتفاع مماثل في أسعار المواد الخام داخل المملكة (شكل 15).

بالنظر إلى المستقبل، سيعتمد النمو في هذا القطاع على حجم المشاريع التي هي الآن في مرحلة التخطيط وتبلغ قيمتها 2,7 تريليون ريال، والتي ربما يتم انتقالها إلى مرحلة التشييد خلال العام (معظم تلك المشاريع يتصل بالمشاريع العملاقة لصندوق الاستثمارات العامة، ونعني مشروع نيوم). مع ذلك، سيواصل القطاع الاستفادة من 92 مليار ريال من الإنفاق الرأسمالي الحكومي، والذي سيركز على استمرار تنفيذ برنامج "سكني" (يبلغ عدد المنتجات المستهدفة عام 2022 نحو 180 ألف)، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية، والمدن السكنية، ومشاريع الطرق السريعة، ومحطات تحلية المياه (كما جاء في بيان الموازنة العامة للدولة الصادر حديثاً).

نما قطاع الزراعة (4,2 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي) بنسبة 2,7 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2021، على أساس سنوي، ويعتبر هذا النمو انتعاشاً معقولاً لأن القطاع لم يتأثر بصورة كبيرة بالجائحة (حيث تراجع بنسبة 1,7 بالمائة فقط عام 2020). خلال عام 2021، استفاد القطاع من: (1) ارتفاع الطلب، و(2) زيادة الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية، حيث صادق صندوق التنمية الزراعية على نحو 2,6 مليار ريال لدعم مختلف المشاريع خلال العام، والتي شملت رفع الطاقة التخزينية للقمح لتبلغ 3,5 مليون طن، وهي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالنظر إلى المستقبل، فإن التوجه المستمر نحو الاكتفاء الذاتي من شأنه أن يساعد على رفع النمو في القطاعات، من خلال الاستثمارات الداخلية والخارجية (لتعزيز مستوى الأمن الغذائي في المملكة). والتي تزايد وتيرتها مؤخراً. على سبيل المثال، تمت إجازة قانون جديد للزراعة مطلع العام الماضي، والذي

...ويتوقع أن يكون القطاع قد استفاد من تحسن أداء صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس).

بالنسبة لعام 2022، رغم أننا نتوقع أن يتواصل ارتفاع مستويات تملك المساكن بين المواطنين...

...إلا أن هذا الارتفاع لن يترجم بالضرورة إلى ارتفاع في قروض الرهن العقاري، على أساس سنوي.

سجل قطاع التشييد نمواً بنسبة 1,5 بالمائة، من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021.

يبدو أن القطاع، كما هو الحال في العديد من أنحاء العالم، قد تأثر بنقص العمالة ومشاكل سلاسل التوريد.

بالنظر إلى المستقبل، سيواصل القطاع الاستفادة من 92 مليار ريال من الإنفاق الرأسمالي الحكومي.

نما قطاع الزراعة بنسبة 2,7 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2021، على أساس سنوي.



بالنظر إلى المستقبل، فإن التوجه المستمر نحو الاكتفاء الذاتي من شأنه أن يساعد على رفع النمو في القطاعات الفرعية...

...حيث ينتظر أن يسهل قانون جديد للزراعة تمت إجازته مؤخراً عمليات الاستثمار الداخلي.

يتوقع أن يسهل الاستثمار الداخلي في مجالات يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها بنسبة 100 بالمائة (كإنتاج الدواجن). كذلك، يجدر الإشارة، إلى أن خطط وزارة البيئة والمياه والزراعة لتعزيز الاكتفاء الذاتي تشمل الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، ومثال لذلك تخصيص مبلغ 100 مليون ريال لتطوير وتوطين تقنيات الزراعة الرأسية. من ناحية أخرى، تقود الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، وهي شركة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، مهمة زيادة نسبة الاستثمارات الخارجية للمملكة. وفقاً لبرنامج صندوق الاستثمارات العامة (2021-25)، استثمرت شركة (سالك)، في الماضي، في زراعة وتجارة الحبوب والأرز واللحوم في أوكرانيا، وكندا، والهند، والبرازيل، وأستراليا، والمملكة المتحدة. وفي المستقبل، يتوقع أن تلعب هذه الشركة دوراً محورياً في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لصناعة الأغذية الحلال في السوق العالمي للمواد الغذائية المعلبة.

سجل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال مستوى قوياً من النمو، بلغت نسبته 6,8 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2021، على أساس سنوي...

سجل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال (6,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) مستوى قوياً من النمو، بلغت نسبته 6,8 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2021، على أساس سنوي، وساهمت عدة جهات في ذلك النمو. شهد القطاع الفرعي "الخدمات المالية" انتعاشاً آخرًا في القروض إلى القطاع الخاص (ارتفاع بنسبة 15 بالمائة عام 2021)، كما استفاد أيضاً النمو من التطورات الإيجابية في الأسواق المالية، حيث تم تنفيذ 15 اكتتاباً عاماً أولاً في السوقين الرئيسي والموازي. وجددير بالذكر، أن السوق الرئيسي "تاسي"، شهد تسعة اكتتابات أولية خلال العام الماضي، مما ساعد المؤشر على تحقيق أفضل أداء خلال عشر سنوات (شكل 16). وقد ساعد ارتفاع المؤشر الرئيسي، إلى جانب ستة اكتتابات في السوق الموازي (نمو)، على زيادة القيمة السوقية بنسبة 10 بالمائة، لتقارب 10 تريليون ريال (ما يعادل 311 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). على صعيد آخر، تأثر نمو القطاع سلباً بالتراجع في عدد الأشخاص المؤمن عليهم من القطاع الخاص، حيث انخفض العدد الإجمالي للمستفيدين بنسبة 1 بالمائة (أو 125 ألف)، خلال عام 2021، رغم زيادتهم بحوالي 128 ألف مستفيد سعودي.

...وقد ساهمت عدة جهات في ذلك النمو.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يشهد قطاع خدمات المال والتأمين والأعمال مستويات نمو جيدة عام 2022، ويعود ذلك، جزئياً، إلى مزيد من الارتفاعات في القروض إلى القطاع الخاص، تماشياً مع نمو الناتج الإجمالي غير النفطي (يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بالتطورات المالية والنقدية في الصفحات اللاحقة). إضافة إلى ذلك، نتوقع أيضاً أن تضيف الاكتتابات الأولية في السوقين الرئيسي والموازي إلى النمو، حيث أشار سوق الأسهم السعودية (تداول) مؤخراً، إلى أنه تلقى 50 طلباً للإدراج في عام 2022 (وتستهدف الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية تحقيق 24 اكتتاباً هذا العام). وأخيراً، كذلك نتوقع أن تسهم زيادة، على أساس سنوي، في أعداد المستفيدين من التأمين الصحي في نمو هذا القطاع، خاصة بسبب زيادة عدد المستفيدين السعوديين (نص مظل 3).

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يشهد القطاع مستويات نمو جيدة، ويعود ذلك، جزئياً، إلى مزيد من الارتفاعات في القروض إلى القطاع الخاص...

... حيث يتوقع أن تواصل الاكتتابات العامة الأولية في السوقين الرئيسي والموازي تعزيز النمو...

نص مظل 3: التأمين الصحي الخاص

تماشياً مع التعافي واسع النطاق في الاقتصاد غير النفطي خلال عام 2022، نتوقع أن يسجل معدل البطالة بين السعوديين أدنى مستوى له منذ سنوات عديدة (أوضحنا ذلك في تقريرنا الأخير عن [تطورات سوق العمل](#)). وهكذا، كلما ازداد عدد السعوديين الباحثين عن العمل في القطاع الخاص (ارتفعت مشاركة القوى العاملة من 40 بالمائة في الربع الثاني 2017 إلى 49 بالمائة في الربع الثالث 2021)، فلا نتوقع فقط زيادة عدد بوليصات التأمين الصحي للسعوديين، بل كذلك نتوقع ارتفاع ضخم في جودة ونطاق التغطية لمثل تلك البوليصات. إضافة إلى ذلك، هناك عدد من الجهات الحكومية تسعى لإيجاد تغطية تأمين صحي خاص لموظفيها، مما يساعد على الأرجح على زيادة عدد بوليصات التأمين الصحي والطلب على خدمات الرعاية الصحية لدى القطاع الخاص (للمزيد، يمكن الرجوع إلى تقريرنا عن [الرعاية الصحية](#))

...إضافة إلى زيادة عدد بوليصات التأمين الصحي.

انتعش قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بشدة في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2021، مرتفعاً بنسبة 7,2 بالمائة، على أساس سنوي.

انتعش قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (3,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بشدة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2021، مرتفعاً بنسبة 7,2 بالمائة،



على أساس سنوي. ويعود الانتعاش على الأرجح إلى أسباب مشاهمة لتعافي قطاع "تجارة الجملة والتجزئة"، حيث أن هذا القطاع الاقتصادي يشمل أنشطة (كالفنون والتسلية والرياضة) يفترض أنها استفادت من تخفيف القيود المتصلة بالجائحة العام الماضي. بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يشهد القطاع معدلات نمو أعلى هذا العام، ليس فقط نتيجة للمزيد من التخفيف للقيود واستمرار فعاليات الترفيه والترويج، ولكن كذلك بسبب التطورات في برنامج جودة الحياة أحد برامج تحقيق الرؤية (نص مظلل 4).

نص مظلل 4: برنامج جودة الحياة أحد برامج تحقيق الرؤية

رغم أن قطاع "الخدمات الاجتماعية والشخصية" يمثل حالياً نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، لكن نتوقع أن يساعد برنامج جودة الحياة، وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة، على زيادة مساهمة هذا القطاع خلال السنوات القادمة. ويهدف برنامج جودة الحياة، الذي تم إطلاقه عام 2018، إلى رفع مستوى مشاركة المواطنين في الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية. ولهذا الغرض، تم تحديد عدد من الأهداف يتم تحقيقها من خلال قطاعات مختلفة، يمكن القول أن أكثرها طموحاً يتصل بالرياضة. ويتوقع أن تضع وزارة الرياضة، وهي جهة فاعلة رئيسية في برنامج جودة الحياة، استراتيجية وطنية للرياضة خلال عام 2022، سوف توضح بالتفصيل كيف سيرفع قطاع الرياضة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 1 في المائة بحلول عام 2030 (مقارنة بـ 0,1 بالمائة عام 2017). بشكل منفصل، يتوقع أيضاً أن توضح الاستراتيجية الوطنية للرياضة كيف ستساعد مختلف المشاريع (كمسار ممارسة الرياضة -البوليفارد- في الرياض) في رفع النسبة المئوية للأشخاص الذي يمارسون الرياض على أساس أسبوعي من 31 بالمائة عام 2017 إلى 40 بالمائة بنهاية العقد الحالي. إلى جانب الرياضة، وضع برنامج جودة الحياة عدداً من الأهداف للثقافة والتراث (كالنسبة المئوية للإنفاق الاستهلاكي للعروض الثقافية)، والترفيه وممارسة الهوايات (تشمل إنفاق الأسرة على أنشطة الترفيه)، وستسهم هذه الأهداف جميعها، في حال تحقيقها، في رفع النمو في هذا القطاع الاقتصادي في المدى المتوسط.

رغم أن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية يمثل حالياً نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي...

...لكن نتوقع أن يساعد برنامج جودة الحياة، وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة، على زيادة مساهمة هذا القطاع خلال السنوات القادمة.

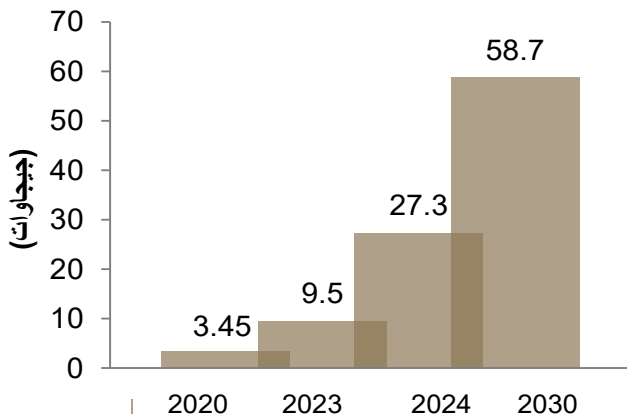
شهد قطاع الكهرباء والغاز والماء (2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) نمواً بنسبة 0,8 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021، حيث انتعش الطلب على الكهرباء بعد جائحة كوفيد-19. واتساقاً مع ذلك، أعلنت الشركة السعودية للكهرباء أن حجم الطاقة الكهربائية زاد بنسبة 6,5 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021، على أساس سنوي، مع انتعاش في الطلب وسط جميع الشرائح (التجارية، والحكومية، والصناعية، والسكنية). وبشكل منفصل، أشارت الشركة السعودية للكهرباء كذلك، إلى أن طاقتها للتوليد نمت بنسبة 2,1 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021، مقارنة بنهاية عام 2020، لتبلغ 54,4 جيجاوات، وكذلك نمت شبكات النقل والتوزيع بنسبة 2,4 بالمائة و3,4 بالمائة، على التوالي، خلال نفس الفترة. بالنظر إلى

شهد قطاع الكهرباء والغاز والماء نمواً بنسبة 0,8 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021...

...حيث انتعش الطلب على الكهرباء بعد جائحة كوفيد-19.

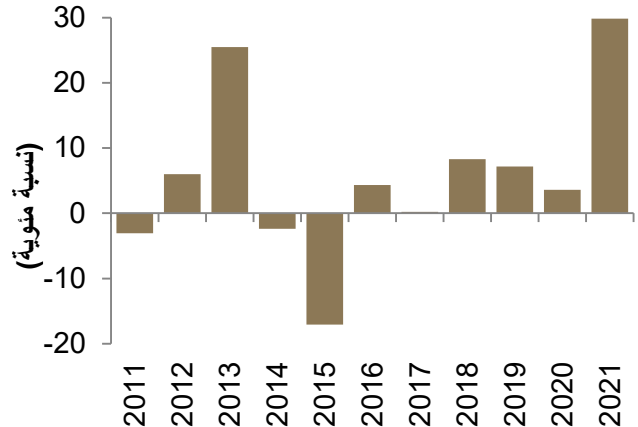
شكل 17: البرنامج الوطني للطاقة المتجددة يهدف إلى جعل الطاقة

المتجددة تشكل 50 بالمائة من إجمالي توليد الكهرباء بحلول عام 2030



شكل 16: مؤشر (تاسي) يسجل أفضل أداء له خلال عشر سنوات في

عام 2021





المستقبل، سيأتي النمو في هذه الشريحة مدفوعاً بالانطلاق المتوقع لمحطة الكهرباء التي تعمل بالنفط والغاز وتبلغ طاقتها 1,8 جيجاوات، ولكن أيضاً نتيجة لبدء تشغيل مشروع الطاقة الشمسية بطاقة 300 ميجاوات، ومزرعة الرياح بطاقة 400 ميجاوات، وكلاهما يعمل تحت إشراف مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة (نص مظل 5).

نص مظل 5: الطاقة المتجددة

كجزء من مبادرة "السعودية الخضراء" التي تم إطلاقها مؤخراً، تم الإعلان عن عدد من المقترحات لمساعدة المملكة على مواجهة تغيرات المناخ العالمي، ووضعها على طريق الوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2060. وكجزء من هذا الهدف، تم إطلاق برنامج وطني طموح للطاقة المتجددة، والذي يهدف إلى جعل مصادر الطاقة المتجددة تشكل 50 بالمائة من إجمالي التوليد الكهربائي بحلول عام 2030 (مقارنة بأقل من 1 بالمائة في عام 2019)، بينما يشكل الغاز الطبيعي النصف الباقي. بناءً على ذلك، تم تكليف مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بتنفيذ البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. أحد مهام مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، هي طرح عطاء لإنتاج 27,3 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2024 وطاقة إجمالية قدرها 58,7 جيجاوات بحلول عام 2030 (شكل 17) (بلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية لتوليد الكهرباء في المملكة نحو 85,1 جيجاوات في عام 2019). حتى نهاية عام 2021، طرح مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة حوالي 3,7 جيجاوات كمشاريع للطاقة المتجددة، منها 300 ميجاوات تنتجها محطة سكاكا للطاقة الشمسية الكهروضوئية، والتي بدأ تشغيلها في الربع الثاني لعام 2021. لذلك، بالنسبة للمستقبل، سيتم طرح الكمية المتبقية من مشاريع الطاقة المتجددة وهي 55 جيجاوات بين عامي 2022 و2030، أو ما يعادل متوسط 6 جيجاوات من مشاريع الطاقة المتجددة سنوياً حتى نهاية العقد.

بالنظر إلى المستقبل، سيأتي النمو في هذا القطاع مدفوعاً ببدء تشغيل مشروع الطاقة الشمسية بطاقة 300 ميجاوات...

...ومزرعة الرياح بطاقة 400 ميجاوات، وكلاهما يعمل تحت إشراف مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة.

نما قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر (0,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 4,9 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021. ونعتقد أن هذا النمو جاء نتيجة لجهود تشجيع الاستثمار في القطاع، حيث تم إصدار تسعة تصاريح للتعدين تقدّر قيمتها بأكثر من 30 مليار ريال، إضافة إلى 157 رخصة للتنقيب عن المعادن، منذ بدء وزارة الصناعة والموارد المعدنية تطبيق "قانون التعدين" الجديد في يونيو 2020.

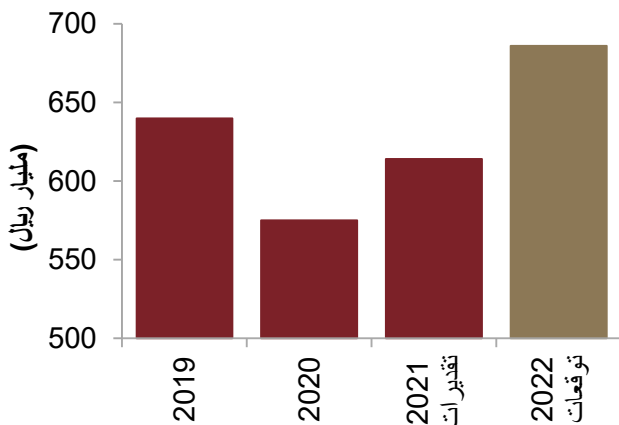
نما قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر بنسبة 4,9 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2021.

بالنظر إلى المستقبل، سيستفيد القطاع من الدفع باتجاه إطلاق الإمكانيات الكاملة لقطاع التعدين، حيث تنظر وزارة الصناعة والموارد المعدنية (إلى جانب صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق الاستثمارات العامة) في تشجيع أعمال التنقيب عن احتياطات بقيمة 4,9 تريليون ريال لخامات الفوسفات والذهب والنحاس والزنك، من بين معادن أخرى. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يكون القطاع

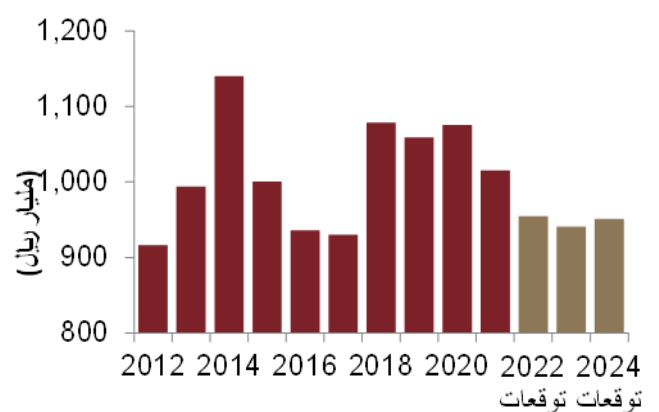
ونعتقد أن هذا النمو جاء نتيجة لجهود تشجيع الاستثمار في القطاع.

شكل 19: بموجب الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، يتوقع أن يرتفع

الاستثمار المحلي بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022



شكل 18: الإنفاق الحكومي*



* الإنفاق الفعلي حتى 2021، والإنفاق المقدر في الميزانية 2022-2024



أحد المستفيدين الرئيسيين من بين عدة مبادرات تندرج تحت برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي يتضمن برنامجاً من ثلاث مراحل: (1) تحديد النطاق الكامل لكميات المعادن في المملكة، (2) إطلاق عمليات التكرير والصهر لتصنيع المواد الخام، (3) البدء في إنتاج المنتجات شبه المصنعة والهائية. واتساقاً مع ذلك، يتم في الوقت الحالي إنشاء قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية السعودية للسماح للمستثمرين الحصول على مواقع الرواسب المعدنية، حيث أعلنت هيئة المساحة الجيولوجية السعودية مؤخراً عن 54 موقعاً للتنقيب. بالمجمل، ستؤدي تلك المبادرات إلى تعزيز النمو في القطاع، ورغم الصغر النسبي لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لكن نتوقع أن يحقق القطاع نمواً كبيراً خلال السنوات القادمة.

بالنظر إلى المستقبل، سيستفيد القطاع من الدفع باتجاه تشجيع أعمال التنقيب عن احتياطات لمجموعة من الخامات تقدر قيمتها بنحو 4,9 تريليون ريال.

السياسة المالية

تضمنت بنود الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022 (الصادرة في نهاية العام الماضي) بعض التغييرات مقارنة بما تضمنته البيان التمهيدي للميزانية الذي صدر قبل ذلك بشهرين. إجمالاً، وفقاً لبيان الميزانية، يتوقع أن يبلغ إجمالي المصروفات التقديرية للعام 2022 نحو 955 مليار ريال، ما يعني التوقع بأن تقل بنسبة 3,5 و6 بالمائة عن المصروفات التقديرية (990 مليار ريال) والمصروفات الفعلية (1,02 تريليون ريال) للعام 2021، على التوالي. مع هذه القيمة للمصروفات، وبناء على أن الإيرادات ستبلغ 1,05 تريليون ريال، حسب السيناريو الأساسي، فإن وزارة المالية تتوقع تحقيق فائض في الميزانية تبلغ قيمته 90 مليار ريال عام 2022 (2,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو أول فائض للموازنة منذ عام 2013.

المصروفات:

بقيت المصروفات الكلية لعام 2022 دون تغيير عما جاء في البيان التمهيدي، عند 955 مليار ريال، مما يعني التوقع بأن تأتي أقل بنسبة 3,5 و6 بالمائة عن المصروفات التقديرية (990 مليار ريال) والمصروفات الفعلية (1,02 تريليون ريال) للعام 2021، على التوالي (شكل 18). اتساقاً مع الاتجاه الملاحظ على المدى المتوسط، سيواصل الإنفاق الرأسمالي الحكومي المقرر في الميزانية تراجعاً عام 2022، على أساس سنوي. وجاء في البيان أنه سيتم تخصيص 92 مليار ريال (أو 10 بالمائة من إجمالي الإنفاق) للرأسمالي، وهو ما يعادل تراجعاً بنسبة 18 بالمائة مقارنة بالإنفاق الفعلي لعام 2021، والذي بلغ 112 مليار ريال. رغم ذلك، وكما جاء في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تم الإعلان عنها مؤخراً، سينمو إجمالي الاستثمار المحلي (بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي الحكومي، واستثمارات صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج "شريك"، وصندوق التنمية الوطني) بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، ليبلغ 686 مليار ريال (شكل 19).

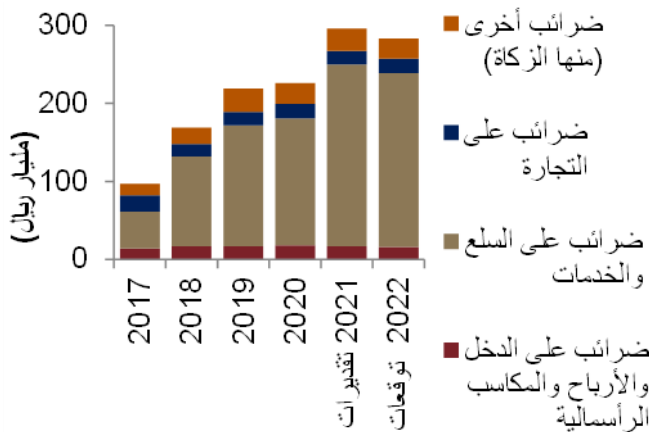
بقيت المصروفات الكلية لعام 2022 دون تغيير عما جاء في البيان التمهيدي، عند 955 مليار ريال...

...مما يعني التوقع بأن تأتي أقل بنسبة 3,5 و6 بالمائة عن المصروفات التقديرية والمصروفات الفعلية للعام 2021، على التوالي.

رغم ذلك، وكما جاء في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تم الإعلان عنها مؤخراً...

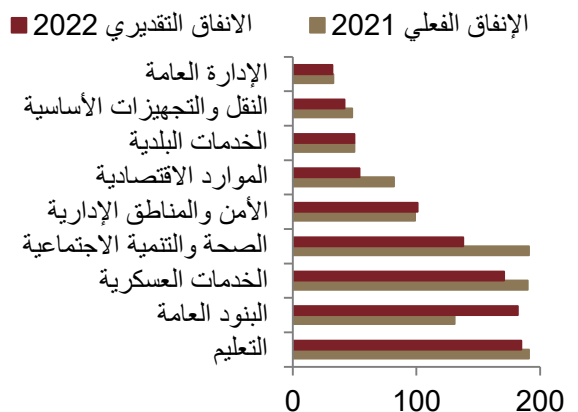
في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدر في الميزانية (أكثر بنود الإنفاق جموداً) بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 863 مليار ريال. ويتوقع أن تبقى أكبر مكونات هذه الشريحة

شكل 21: إيرادات الضرائب غير النفطية، حسب النوع



ضرائب على التجارة = ضرائب على التجارة والتعاملات (الرسوم الجمركية)

شكل 20: التغيير السنوي في الإنفاق، حسب القطاعات (الإنفاق الفعلي عام 2021، مقارنة بالإنفاق التقديري في الميزانية للعام 2022)





(تعويضات العاملين) على حالها، مقارنة بالمصروفات الفعلية للعام الماضي (497 مليار ريال)، ولكن نسبة لانخفاض إجمالي الإنفاق، فإن نسبتها سترتفع إلى 52 بالمائة من إجمالي الإنفاق، مقارنة بنسبة 49 بالمائة عام 2021. إذا نظرنا إلى الموازنة من حيث تفاصيل الصرف على القطاعات، نجد أن قطاعي "التعليم" (انخفض بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي) و"البنود العامة" (ارتفع بنسبة كبيرة بلغت 39 بالمائة، على أساس سنوي) يشكلان أكبر حصتين في المصروفات التقديرية، حيث بلغت نسبة كل منهما 19 بالمائة من إجمالي الإنفاق. في غضون ذلك، شكل الإنفاق على القطاع "العسكري" (الذي انخفض بنسبة 10 بالمائة) نسبة 18 بالمائة من إجمالي الإنفاق، في حين شكل الإنفاق على قطاع "الرعاية الصحية والاجتماعية" (الذي انخفض بنسبة 28 بالمائة) نسبة 14 بالمائة من الإجمالي. إجمالاً، هناك قطاعان فقط هما "البنود العامة" (والتي تتضمن المساهمة في معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، من بين بنود أخرى)، و"الأمن والمناطق الإدارية" يُتوقع أن يشهدا زيادات سنوية، لدى المقارنة بين الإنفاق الفعلي عام 2021 والإنفاق التقديري في ميزانية 2022 (شكل 20).

الإيرادات:

السيناريو الأساسي للإيرادات الحكومية المقدرة في الميزانية للعام 2022 يتوقع أن يبلغ إجماليها 1,05 ترليون ريال، وذلك حسب بيان الميزانية. وتبعاً لنهج وزارة المالية بعدم الكشف عن الإيرادات النفطية الحكومية، منذ إدراج شركة أرامكو في سوق الأسهم، الآن تم ضم هذه الشريحة إلى شريحة "إيرادات أخرى" والتي يتوقع أن ترتفع بنسبة 19 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، لتصل إلى 763 مليار ريال. وبسبب تعدد البنود المضمنة في شريحة "إيرادات أخرى" (كالدخل الاستثماري، والمصادر، وتحصيل الغرامات والعقوبات)، فقد أصبح حساب سعر النفط المستخدم في تقديرات الميزانية حالياً أمر أكثر تعقيداً. ولكن، رغم ذلك، فإن سعراً لخام برنت يتراوح بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل سيشكل، في اعتقادنا، نطاقاً معقولاً لسعر النفط المستخدم في السيناريو الأساسي لتقدير إيرادات العام 2022.

ويتوقع البيان، أن تبلغ إيرادات الضرائب 283 مليار ريال عام 2022، مسجلة تراجعاً بنسبة 4 بالمائة مقارنة بالقيمة الإجمالية للضرائب المتوقعة لعام 2021 والبالغة 296 مليار ريال. ويعود التراجع الرئيسي إلى انخفاض في "الضرائب على السلع والخدمات" بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، وهو، حسب البيان، انعكاس لتعديلات أجريت على تحصيل ضريبة القيمة المضافة من منشآت متعاقدة مع جهات حكومية (شكل 21).

وفقاً لبيان الميزانية، يتوقع أن تسجل المملكة أول فائض موازنة لها منذ عام 2013. بناءً على إيرادات حكومية مقررة في الميزانية بمبلغ 1,05 ترليون ريال (بزيادة 16 بالمائة عن سيناريو الإيرادات الهيكلية البالغة 903 مليار ريال والذي استخدم أساساً في البيان التمهيدي)، فإن المملكة ينتظر أن تشهد فائض بقيمة 90 مليار ريال (2,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022 (نص مظل 6).

... فإن إجمالي الاستثمار المحلي (بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي الحكومي، واستثمارات صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج "شريك"، وصندوق التنمية الوطني)...

... سينمو بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، ليبلغ 686 مليار ريال.

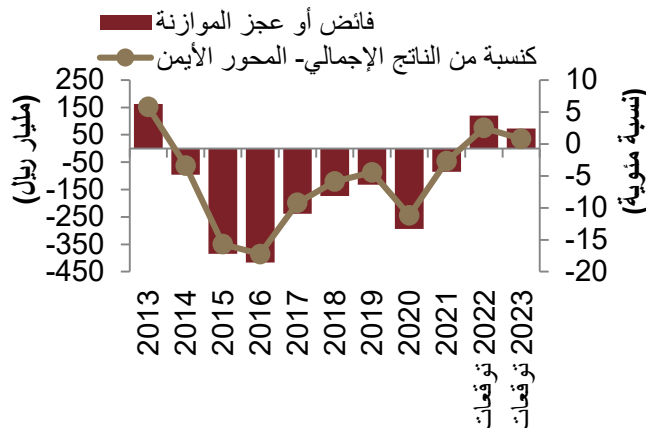
في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدر في الميزانية بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي...

... ليصل إلى 863 مليار ريال.

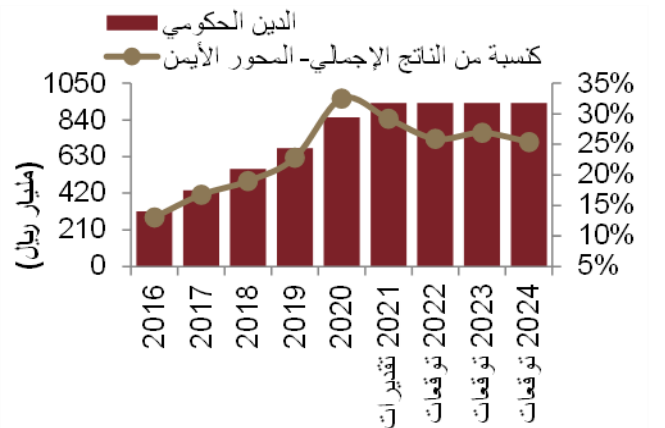
هناك قطاعان فقط هما "البنود العامة" (والتي تتضمن المساهمة في معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، من بين بنود أخرى)...

... و"الأمن والمناطق الإدارية" يُتوقع أن يشهدا زيادات سنوية، لدى المقارنة بين الإنفاق الفعلي عام 2021 والإنفاق التقديري في ميزانية 2022.

شكل 23: نتوقع فائض في الموازنة بنحو 120 مليار ريال (3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2022



شكل 22: من غير المتوقع ارتفاع الدين الحكومي خلال العامين القادمين





بسبب التوقعات بتحقيق فائض مالي، فمن غير المتوقع أن يتغير إجمالي الدين الحكومي، ولذلك فهو مهياً لأن يتراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 26,4 بالمائة بنهاية عام 2022 (شكل 22). مع ذلك، أشار المركز الوطني لإدارة الدين مؤخراً في خطته السنوية للاقتراض، إلى أن متطلبات الدين عام 2022 ستتركز بصورة أساسية على إعادة تمويل دين بقيمة 43 مليار ريال، ولكن الخطة ستبقى تتحين الفرص الموازية لاستكشاف أية أنشطة إضافية للحصول على الدين اعتماداً على أوضاع السوق.

نص مظل 6: التوقعات المالية لشركة جدوى

بناءً على إنتاج للنفط الخام بنحو 10,5 مليون برميل في اليوم وأسعار لخام برنت عند 76 دولاراً للبرميل، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية للحكومة نحو 710 مليار ريال، وإجمالي الإيرادات غير النفطية نحو 365 مليار ريال. (ويفترض نموذجنا أن 94,2 بالمائة من أرباح شركة أرامكو تتدفق إلى وزارة المالية، ويشمل النموذج الأسهم التي تم نقلها إلى صندوق الاستثمارات العامة مؤخراً ونسبتها 4 بالمائة، إلى جانب 1,8 بالمائة الباقية بالفعل مع المستثمرين الأفراد). نتيجة لذلك، فإن إجمالي إيرادات للحكومة عند 1,075 تريليون ريال، ومصروفات لها بنحو 955 مليار ريال. يجعلنا نتوقع أن تحقق المملكة فائضاً في الموازنة بقيمة 120 مليار ريال (3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2022 (شكل 23).

نتوقع أن تحقق المملكة فائضاً في الموازنة بقيمة 120 مليار ريال، ما يعادل 3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

التطورات النقدية والمالية

في عام 2021، ارتفع عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 7,4 بالمائة، بسبب زيادة الودائع تحت الطلب (التي تشكل 60 بالمائة من عرض النقود الشامل) بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي. وعند النظر إلى تفاصيل نمو الودائع تحت الطلب، نجد أن هذا النمو جاء بالدرجة الأولى من الودائع تحت الطلب الخاصة (88 بالمائة من الودائع تحت الطلب)، والتي نمت بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي. في غضون ذلك، ارتفع المكون الأصغر في الودائع تحت الطلب، وهي الودائع تحت الطلب الحكومية، بنسبة 15 بالمائة، على أساس سنوي. في الوقت نفسه، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية (التي تشكل 21 بالمائة من عرض النقود الشامل) بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي. مع ذلك، نلاحظ أنه رغم ارتفاع الودائع الزمنية والادخارية الحكومية (48 بالمائة من إجمالي الودائع الزمنية والادخارية) بنسبة 11 بالمائة عام 2021، انخفضت الودائع الزمنية والادخارية الخاصة (53 بالمائة من إجمالي الودائع الزمنية والادخارية) بنسبة 1 بالمائة خلال نفس الفترة. وكما أوضحنا في تقريرنا حول [التطورات النقدية](#)، فربما يعود الانخفاض في الودائع الزمنية والادخارية الخاصة في جزء منه إلى زيادة شبيهة المستثمرين المحليين لتحويل مدخراتهم باتجاه فرص استثمارية ذات عوائد أكبر.

في عام 2021، ارتفع عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 7,4 بالمائة، نتيجة لزيادة الودائع تحت الطلب بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي.

في الوقت نفسه، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية (التي تشكل 21 بالمائة من عرض النقود الشامل) بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي.

مطلوبات البنوك

ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 14,5 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، مدعومة بزيادة في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص (75 بالمائة من إجمالي مطلوبات البنوك) بلغت نسبتها 15 بالمائة، على أساس سنوي، وكذلك بارتفاع في المطلوبات على القطاع العام، بنسبة 20 بالمائة خلال نفس الفترة. وبالنظر إلى تفاصيل القروض حسب القطاعات، نجد أن القطاع "الحكومي وشبه الحكومي" شهد أكبر زيادة سنوية في القروض من حيث النسبة المئوية (ارتفاع بنسبة 30 بالمائة). من ناحية أخرى، شهد قطاع "التجارة" أكبر زيادة من حيث القيمة، بلغت الديون الجديدة 95 مليار ريال (أو 9 بالمائة من إجمالي القروض الجديدة خلال العام)، مما يعكس حقيقة أن القطاع لا يزال يتعافى من عمليات الإغلاق المتصلة بجائحة كوفيد-19 وتراجع النشاط معظم العام الماضي.

ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 14,5 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، مدعومة بزيادة في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص.

إذا نظرنا إلى أحدث البيانات المتعلقة بالقروض المصرفية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أن نسبة قروض تلك المنشآت من إجمالي القروض البنكية بلغت 8,3 بالمائة بنهاية الربع الثالث عام 2021 (بانخفاض طفيف عن نسبة 8,4 بالمائة التي سجلتها في الربع الرابع عام 2020)، مع زيادة كبيرة في القروض الموجهة إلى المنشآت متناهية الصغر (بنسبة 43 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث عام 2021).

نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض البنكية، بلغت 8,3 بالمائة بنهاية الربع الثالث عام 2021.



مؤشرات السلامة المالية

تشير البيانات حول القطاع المصرفي (حتى الربع الثالث 2021)، إلى أن القروض المتعثرة، كنسبة من إجمالي القروض، تحسنت بدرجة طفيفة، بانخفاضها إلى 2 بالمائة، مقابل 2,2 بالمائة في نهاية عام 2020. مع ذلك، فإن هذه النسبة للقروض المتعثرة قد تكون متأثرة بعض الشيء ببرنامج (ساما) للمدفوعات المؤجلة، والذي تم تمديده مؤخراً حتى نهاية الربع الأول من عام 2022، ولذلك، فإن نسبة هذه القروض المتعثرة ربما ترتفع عندما يتم وقف برامج التأجيل تلك. في غضون ذلك، أدى تضافر مجموعة عوامل شملت؛ نمو محفظة قروض القطاع المصرفي، والارتفاع الطفيف في معدلات الإقراض، وانتعاش النشاط التجاري، إلى تحسن مؤشرات أخرى كذلك، كالعائد على رأس المال (عند 10,9 بالمائة) والعائد على الأصول (عند 1,9 بالمائة) خلال العام الماضي، رغم بقاءها دون مستويات ما قبل الجائحة.

التوقعات المستقبلية

بالنظر إلى المستقبل، سيكون للتحسن المستمر في الاقتصاد العالمي خلال عام 2022 تأثيره الإيجابي على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن تواصل القروض طويلة الأجل (وقد كانت هي الشريحة الأسرع نمواً، حسب حلول موعد الاستحقاق، عام 2021) ارتفاعها، وفي العادة يدل هذا النوع من القروض على الثقة الاقتصادية على المدى الطويل (وبصفة عامة هو يرتبط بالأنشطة الأكثر توجهها نحو الأعمال، والقروض الاستثمارية). ولكن، في الوقت نفسه، نتوقع أن تتباطأ القروض إلى القطاع العام بصورة كبيرة خلال العام، حيث ينتظر أن تسجل المملكة أول فائض ميزانية لها في ثماني سنوات. واتساقاً مع ذلك، صرح المركز الوطني لإدارة الدين مؤخراً أن متطلبات الدين السيادي خلال عام 2022 سوف تركز بصورة رئيسية على إعادة تمويل دين بقيمة 43 مليار ريال، بدلاً عن إصدار ديون جديدة. فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص، بما أن القيود المتعلقة بالتباعد الاجتماعي سيتم تخفيفها بصورة أكبر، تماشياً مع تقديم عدد أكبر من الجرعات المعززة، فعلى الأرجح ستنشأ المزيد من فرص الإنفاق لدى الأسر، خاصة فيما يتصل بالخدمات. في الواقع، نلاحظ أن قروض البطاقات الائتمانية ارتفعت بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2021 ككل، ولكن كان ذلك فقط بسبب ارتفاع حاد في الربع الرابع 2021، عندما كان هناك رفع على نطاق واسع للقيود المتصلة بالجائحة وانطلاقة كبيرة لأنشطة السياحة والترفيه.

بما أن (ساما) يرفع أسعار الفائدة لديه تبعاً لتحرك الفيدرالي الأمريكي خلال العام (نص مظل 7)، فسيترجم ذلك إلى زيادة في تكلفة الاقتراض المحلي. مع ذلك، رغم أن رفع أسعار الفائدة الأساسية سيدفع سعر السايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) إلى الأعلى، فهناك عوامل أخرى؛ كارتفاع الطلب على الائتمان، وانخفاض ودائع القطاع الخاص، وانتهاء أجل برنامج (ساما) للمدفوعات المؤجلة، ستضيق بعض الضغوط التصاعدية. حالياً، تشير منحنيات العمليات الآجلة، إلى أن سعر السايبور لأجل 3 شهور سيصل إلى 2 بالمائة بنهاية العام، مقارنة بما يزيد قليلاً عن 1 بالمائة حالياً (شكل 24).

تشير البيانات حول القطاع المصرفي (حتى الربع الثالث 2021)، إلى أن القروض المتعثرة، كنسبة من إجمالي القروض، تحسنت بدرجة طفيفة، بانخفاضها إلى 2 بالمائة، مقابل 2,2 بالمائة في نهاية عام 2020.

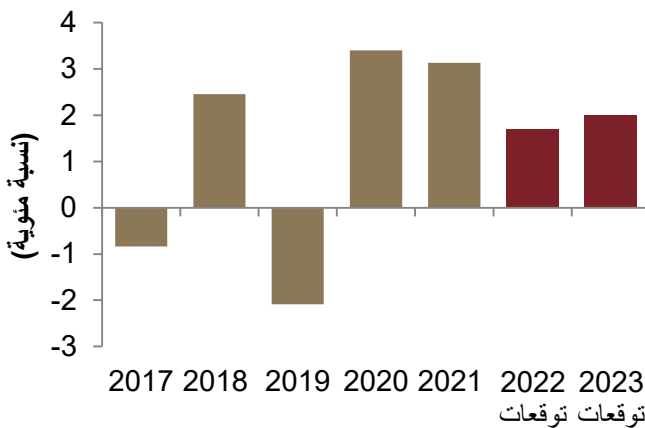
بالنظر إلى المستقبل، سيكون للتحسن المستمر في الاقتصاد العالمي خلال عام 2022 تأثيره الإيجابي على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص.

بصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن تواصل القروض طويلة الأجل ارتفاعها...

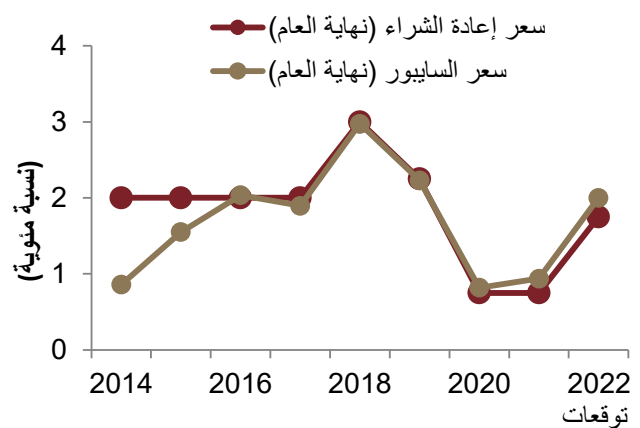
وفي العادة يدل هذا النوع من القروض على الثقة الاقتصادية على المدى الطويل.

نتوقع أن يرتفع سعر السايبور لأجل 3 شهور إلى 2 بالمائة بنهاية العام، مقارنة بما يزيد قليلاً عن 1 بالمائة حالياً...

شكل 25: نتوقع أن يكون متوسط التضخم عند 1,7 بالمائة عام 2022



شكل 24: أسعار الفائدة تتجه إلى الأعلى خلال العام





نص مظل 7: أسعار الفائدة الأمريكية

شهدت مجموعة عناصر؛ أهمها اضطراب العرض أو الإمدادات، ونقص العمالة، وارتفاع أسعار الطاقة، اتجاهاً تصاعدياً متواصلًا في التضخم خلال الشهور الأخيرة في الولايات المتحدة. تلك العوامل مجتمعة تزيد المخاوف من أن يكون الاقتصاد الأمريكي يمر حالياً بفترة ارتفاعات مضطربة في الأسعار، مما دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لبدء تغيير موقفه إزاء سياسته النقدية المرنة. ففي آخر اجتماع له في يناير 2022، رغم أن الاحتياطي الفيدرالي أبقى سعر الفائدة مستقرًا في نطاق بين 0 إلى 0,25 بالمائة، لكنه ألح بقوة إلى أنه سيرفع سعر الفائدة الأساسي في اجتماعه المرتقب في منتصف مارس، كما أشار إلى أن الزيادات في أسعار الفائدة ستكون أكبر من 25 نقطة أساس. واضعين ذلك في اعتبارنا، نتوقع أن يتم تنفيذ ثلاثة إلى أربعة عمليات لرفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال العام.

تباطؤ وتيرة التضخم:

رغم الضغوط التضخمية التي ظهرت في الكثير من أنحاء العالم، لكن الأسعار في المملكة لم تتأثر سلباً العام الماضي، حيث بلغ متوسط التضخم 3,1 بالمائة (متوافقاً إلى درجة كبيرة مع تقديراتنا، عند 3,2 بالمائة). أحد الأسباب الرئيسية للمستويات المرتفعة نسبياً للتضخم كان بالطبع تأثيرات زيادة ضريبة القيمة المضافة (من 5 إلى 15 بالمائة) في منتصف عام 2020، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 5,5 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2021. لكن، في النصف الثاني من العام، كانت الأسعار ثابتة في الغالب، وتراجعت بقوة إلى متوسط 0,75 بالمائة، على أساس سنوي. وعلى مستوى القطاعات، شهدت الأسعار للعام ككل في قطاعي "النقل" و"الاتصالات" أكبر الزيادات السنوية، عند 10,5 و7,7 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي. في غضون ذلك، تراجعت الأسعار في قطاع "التعليم" للعام الثاني على التوالي، نتيجة لبقاء الدراسة في المدارس الابتدائية عبر الإنترنت، كما أن تراجعاً، على أساس سنوي، آخر في القطاع الفرعي "إيجارات المنازل" أدى إلى انخفاض في أسعار قطاع "السكن والخدمات".

في عام 2022، نتوقع ارتفاع الأسعار بنسبة 1,7 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 25)، وسيكون هذا الارتفاع مدفوعاً بانتعاش الطلب في قطاعي "الفنادق والمطاعم" و"الترفيه والثقافة". حيث يتجه الإنفاق نحو الخدمات أكثر من السلع، والذي سيكون مدعوماً على الأرجح بالمزيد من التخفيف لقيود التباعد الاجتماعي، والاستمرار في زيادة عدد فعاليات الترفيه والترويج. كذلك، نتوقع أن يشهد قطاع "التعليم" انتعاشاً قوياً في الأسعار، تماشياً مع عودة المدارس لجميع الأعمار إلى نظام الدراسة حضورياً مطلع هذا العام. مع ذلك، لا نتوقع انتقال الكثير من الضغوط التضخمية التي تشهدها العديد من الاقتصادات حول العالم (نتيجة لمشاكل سلاسل التوريد العالمية وارتفاع تكاليف النقل) إلى الاقتصاد المحلي (نص مظل 8).

نص مظل 8: قوة الدولار الأمريكي ستحد من التضخم المستورد

في عام 2021، واجهت العديد من الاقتصادات حول العالم زيادة في الأسعار وارتفاع في معدلات التضخم. وحسب صندوق النقد الدولي، أدت اختناقات العرض إلى خفض إنتاج العالم بـ 0,5 نقطة مئوية، وزادت التضخم العالمي بنحو 1 نقطة مئوية عام 2021. بالنظر إلى المستقبل، في عام 2022، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع التضخم تدريجياً، نتيجة لتضاؤل اختلالات العرض والطلب وتشدد السياسات النقدية في معظم الاقتصادات الرئيسية.

في المملكة، في اعتقادنا هناك عدة أسباب وراء التأثير المحدود للتضخم العالمي على الأسعار المحلية. من ناحية، فإن معظم واردات المملكة تأتي من دول من غير المتوقع أن تشهد زيادات كبيرة في التضخم، فالصين، على سبيل المثال، والتي تمثل نحو 20 بالمائة من واردات المملكة، يتوقع أن يرتفع فيها التضخم بنسبة 1,8 بالمائة عام 2022، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وأخيراً، بما أن الاحتياطي الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة، نتوقع زيادة في قيمة الدولار (وبالتالي الريال السعودي)، مما يساعد على إبطال تأثير تكاليف الواردات إلى المملكة إلى حد ما خلال العام (شكل 26).

...حيث نتوقع أن يتم تنفيذ ثلاثة إلى أربعة عمليات رفع لأسعار الفائدة الأمريكية خلال العام.

رغم الضغوط التضخمية التي ظهرت في الكثير من أنحاء العالم...

...إلا أن الأسعار في المملكة لم تتأثر سلباً العام الماضي، حيث بلغ متوسط التضخم 3,1 بالمائة...

...متوافقاً إلى درجة كبيرة مع تقديراتنا، عند 3,2 بالمائة.

في عام 2022، نتوقع ارتفاع الأسعار بنسبة 1,7 بالمائة، على أساس سنوي...

...ولا نتوقع انتقال الضغوط التضخمية التي تشهدها العديد من الاقتصادات حول العالم إلى الاقتصاد المحلي.



التوقعات للعام 2023

بالنظر إلى عام 2023، نتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3,1 بالمائة، حيث ينتظر أن يسجل الناتج المحلي لقطاع النفط نمواً أكثر اعتدالاً، عند 2 بالمائة، على أساس سنوي. وكما أوضحنا في تقريرنا حول **توقعات الاقتصاد السعودي** العام الماضي، فإن ضعف الاستثمار لسنوات طويلة في مجالات اكتشاف وإنتاج الهيدروكربونات (شكل 27)، يعني أن الكثير من منتجي النفط سيشهدون خفصاً لإنتاجهم، مما يقود إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام السعودي، رغم التوقع بتراجع طفيف في إجمالي الطلب العالمي على النفط، على أساس سنوي، العام القادم.

في جانب القطاع غير النفطي، سيساعد استمرار تنفيذ المبادرات المدرجة تحت رؤية المملكة 2030، وبصفة خاصة تنفيذ مختلف برامج تحقيق الرؤية، على دفع عجلة النمو عام 2023. وعليه، فإننا نتوقع، تحت برنامج صندوق الاستثمارات العامة، المزيد من النمو في قطاع التشييد نتيجة للتقدم المحرز في المشاريع العملاقة، وكذلك من خلال تركيز الصندوق على دعم التنمية الوطنية عبر ضخ رؤوس أموال بقيمة 150 مليار ريال سنوياً. في الوقت نفسه، فإن النمو في القطاع المالي، الذي يقوده برنامج تطوير القطاع المالي، سيجد الدعم من الارتفاع المتواصل في القروض، وكذلك بفضل المزيد من الاكتتابات العامة المتوقعة في السوقين الرئيسي والموازي. في غضون ذلك، سيساعد برنامج جودة الحياة، وهو أحد برامج تحقيق الرؤية، في دعم نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة، خاصة وأن هناك مزيد من التوسع في السياحة والترفيه وكذلك الفعاليات الرياضية. إضافة إلى ذلك، سيسفيد نمو قطاع الصناعة غير النفطية والتعدين من خطة تنفيذ مدتها خمس سنوات أعيدت هيكلتها بموجب برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. وبصورة منفصلة، سيسهم برنامج ضيوف الرحمن، وهو كذلك أحد برامج تحقيق الرؤية، في تسهيل قدوم أعداد أكبر من الحجاج والمعتمرين من الخارج إلى المملكة، حيث تشهد معظم الدول الإسلامية زيادات في معدلات التطعيم. كذلك، ستواصل برامج الأولويات، المضمنة في الاستراتيجية الوطنية للنقل والإمدادات، إحداث تأثيرات إيجابية في قطاع النقل والاتصالات، وإجمالاً، نتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً قوياً، يصل إلى 4,8 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2023.

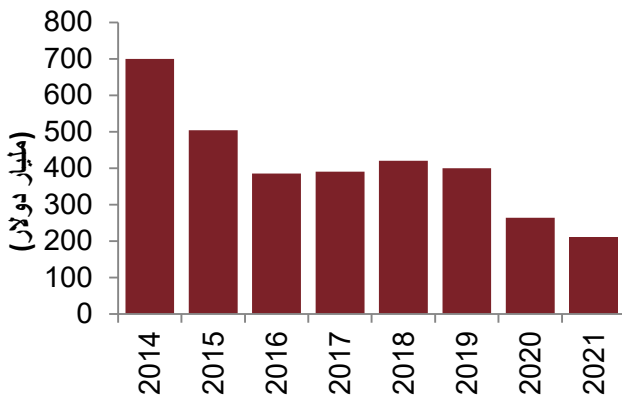
وفي الجانب المالي، نتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية إلى 1,01 تريليون ريال عام 2023، تساهم فيها الإيرادات النفطية بنحو 633 مليار ريال، أو نسبة 63 بالمائة من الإجمالي. وفي ظل التوقعات بأن تتراجع المصروفات بنسبة 1,5 بالمائة، على أساس سنوي، إلى 941 مليار ريال (وفقاً للموازنة العامة الصادرة حديثاً)، نتوقع انخفاض فائض الموازنة إلى 73 مليار ريال، أو 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، العام القادم. في الوقت نفسه، سيؤدي عدم إصدار دين إضافي جديد، إلى خفض نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 26,3 بالمائة في نهاية 2023.

بالنظر إلى عام 2023، نتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3,1 بالمائة، حيث ينتظر أن يسجل الناتج المحلي لقطاع النفط نمواً أكثر اعتدالاً، عند 2 بالمائة، على أساس سنوي.

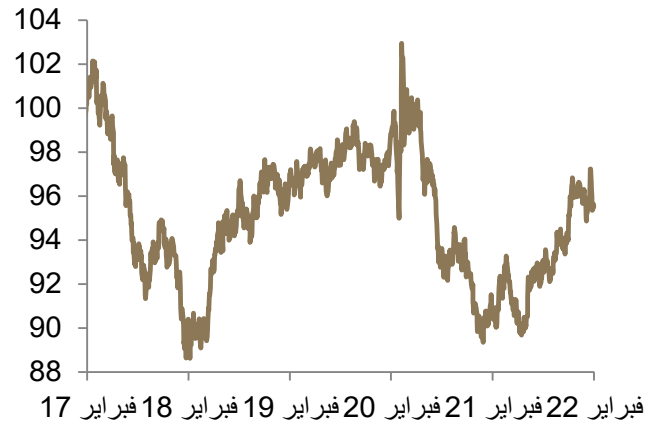
في جانب القطاع غير النفطي، سيساعد استمرار تنفيذ المبادرات المدرجة تحت رؤية المملكة 2030، وبصفة خاصة تنفيذ مختلف برامج تحقيق الرؤية، على دفع عجلة النمو عام 2023.

إجمالاً، نتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً قوياً، يصل إلى 4,8 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2023.

شكل 27: الاستثمارات العالمية في التنقيب عن النفط والغاز سجلت أدنى مستوى لها خلال سنوات عديدة عام 2021



شكل 26: السعر المرجح للدولار على أساس تجاري ظل يرتفع باستمرار خلال العام الماضي





البيانات الأساسية

2023 توقعات	2022 توقعات	2021 تقديرات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
الناتج الإجمالي الاسمي									
3,573	3,555	3,207	2,638	3,014	3,062	2,582	2,419	2,454	(مليار ريال سعودي)
953	948	855	703	804	817	689	645	654	(مليار دولار أمريكي)
0.5	10.9	21.6	-12.5	-1.6	18.6	6.8	-1.4	-13.5	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي %)									
2.0	15.5	0.2	-6.7	-3.3	2.3	-3.1	3.6	5.3	قطاع النفط
4.8	3.4	6.6	-3.4	3.2	-3.2	1.6	0.3	3.5	الأنشطة غير النفطية
1.0	1.0	1.5	0.2	1.5	3.5	0.3	0.2	2.3	الأنشطة الحكومية
3.1	7.7	3.3	-4.1	0.3	2.5	-0.7	1.7	4.1	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
70	76	71	42	66	71	54	43	52	خام برنت (دولار/برميل)
10.7	10.5	9.1	9.2	9.8	10.3	10.0	10.4	10.2	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
1014	1075	930	782	926	906	692	519	616	إيرادات الدولة
941	955	1,015	1,076	1,059	1,079	930	936	1,001	مصروفات الدولة *
73	120	-85	-294	-133	-173	-238	-417	-385	الفائض/العجز المالي
2.0	3.4	-2.7	-11.1	-4.4	-5.7	-9.2	-17.2	-15.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
938	938	937	854	678	560	443	317	142	الدين العام المحلي
26.3	26.4	29.2	32.4	22.5	18.3	17.1	13.1	5.8	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
2.0	1.7	3.1	3.4	-2.1	2.5	-0.8	2.1	1.2	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.25	1.75	0.75	0.75	2.25	3.0	2.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار ريال سعودي)									
242	255	200	122	201	232	171	137	153	عائد صادرات النفط
317	325	265	174	262	294	222	184	204	عائد الصادرات الإجمالي
157	154	143	126	140	126	123	128	159	الواردات
159	171	122	48	121	169	98	56	44	الميزان التجاري
63	72	42	-20	38	72	10	-24	-57	ميزان الحساب الجاري
6.6	7.6	5.0	-2.8	4.8	8.8	1.5	-3.7	-8.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
546	509	455	454	500	497	496	536	616	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
36.3	35.8	35.4	35.0	34.2	33.4	32.6	31.7	31.0	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.0	10.3	10.5	12.6	12.0	12.7	12.8	12.5	11.5	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
26,267	26,487	24,170	20,089	23,485	24,438	21,114	20,318	21,095	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصدر: توقعات شركة جدوى للأعوام 2022 و2023. الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج الإجمالي والمؤشرات السكانية. البنك المركزي السعودي للمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. *ملحوظة: تشمل المصروفات الحكومية للعام 2016 مبلغ 105 مليار ريال عبارة عن مدفوعات مستحقة عن الأعوام الماضية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من رويترز، وبلومبيرغ، والهيئة العامة للإحصاء، و"ساما"، وصندوق النقد الدولي، وشركة فوكس إيكونوميكس، والاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، وشركة تداول، ميزانية الدولة 2022، ومجلس الضمان الصحي، وبرامج تحقيق رؤية 2030، وأوبك، وإدارة معلومات الطاقة، ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، ومصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.